الأمم المتحدة S/PV.9227

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٢٧

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج/السيد فيرما/السيد رافيندران	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة هويتفيلدت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/916)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/916)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وأوزبكستان وكازاخستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة محبوبة سراج، الناشطة الأفغانية في مجال حقوق المرأة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/916، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيدة أوتونباييفا والسيد غريفيث والسيدة سراج ومني، بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (*تكلمت بالإنكليزية*): زرت أكبر عدد بوسعي زيارته من مناطق في أفغانستان خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ولايتي بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام. وأكثر ما أدهشني هو بؤس هذا العدد الكبير من الأفغان الذين يعيشون في فقر مدقع وعدم يقين بشأن المستقبل. وأخبرني الكثيرون خلال زياراتي في جميع أنحاء البلد أنهم باقون على قيد الحياة فحسب. وسيقدم زميلي مارتن غريفيث تفاصيل عن الحالة الإنسانية. ولكن إلى جانب الاحتياجات الإنسانية الفورية الملحة، لا تزال أفغانستان في حالة صدمة بسبب معاناتها من الحرب على مدى عقود طويلة. ولا تزال حركة طالبان تسيطر بشكل أساسي على البلد ولكنها غير قادرة على التصدي بصورة مرضية لمشكلة الجماعات الإرهابية التي تعمل داخل أفغانستان. ونشعر بقلق عميق إزاء النشاط الأخير لتنظيم "الدولة الإسلامية – ولاية خراسان" على وجه الخصوص، فضلا عن الهجمات على سفارتي الاتحاد الروسي وباكستان وفندق يستضيف العديد من المواطنين الصينيين، مما أسفر عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. ومع ذلك، لا يزال هناك شعور عام بالأمن والقدرة على التنقل بحرية في أوساط الأفغان. ومن ناحية أخرى، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار حوادث تبادل إطلاق النار مؤخرا بين أفغانستان وباكستان، ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى وقف التصعيد.

ولا توجد معارضة سياسية واضحة لطالبان داخل أفغانستان. فالسياسيون المنفيون من الجمهورية هم بالطبع منتقدون صريحون، ولكنهم مشتتون وتأثير تصريحاتهم على السكان داخل أفغانستان يتضاءل شيئا فشيئا. وترفض طالبان الإقرار بالحاجة إلى إجراء أي نوع من الحوار بين الأفغان وتدعي أن حكومتها ممثلة للشعب تمثيلا كافيا. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ممارسة الضغط على جميع المستويات من أجل توسيع نطاق التشاور والتمثيل، كما أبلغت المجلس خلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا في تشرين الأول/أكتوبر. ونواصل أيضا التفاعل مع العديد من شخصيات المجتمع المدني والشخصيات السياسية من خارج طالبان في أفغانستان. ونعتقد أن السبيل الوحيد للمضي قدما في أفغانستان هو من خلال نظام حكم أكثر تعددية يرى فيه جميع الأفغان، ولا سيما النساء والأقليات، أنفسهم ممثلين ويكفل أن يكون لهم صوت حقيقي في صنع القرار. ومن الواضح أن هذا ليس هو الحال الآن. وعلاوة على ذلك، لا يزال الإعلام والمجتمع المدني، اللذان يعانيان بالفعل من قيود مالية خطيرة،

مكبلين من خلال الترهيب من جانب المؤسسات الأمنية القائمة بحكم الواقع، وفي بعض الأحيان من خلال الأعمال القمعية.

إن قمع الأصوات المعارضة أمر مؤسف جدا بالنظر إلى القسوة المتزايدة للسياسات الاجتماعية لطالبان. وقد شهدنا عددا كبيرا من المراسيم التي تضر بالمرأة بشكل خاص. ومنذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مُنعت النساء من زيارة معظم الحدائق العامة والحمامات العامة والصالات الرياضية. ويتم الآن تقييد حيزهن الاجتماعي بقدر ما يتم تقييد حيزهن السياسي. ويعني حظر التعليم الثانوي أنه في غضون عامين لن تدخل أي فتاة الجامعة. وهذا القرار لا يحظى بشعبية كبيرة بين الأفغان وحتى داخل قيادة طالبان. وقد انتقده العالم الإسلامي بأسره وقوض علاقة طالبان بالمجتمع الدولي لكنه لا يزال ساريا، مما يتسبب في أضرار اليوم ستظل محسوسة في المستقبل البعيد.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حركة طالبان أن زعيمها، هبة الله آخوندزاده، أمر القضاة بتنفيذ عقوبات الإعدام والعقوبات البدنية المعروفة باسم الحدود والقصاص من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية بالكامل. وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة أن هذه العقوبات كانت تُنفذ منذ استيلاء طالبان على السلطة. ومع ذلك، منذ الإعلان عن أمر زعيم طالبان، أصبحت تلك العقوبات علنية بشكل متزايد. وقد رفضت طالبان أي انتقاد دولي لهذه العقوبات باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان ووصفته بأنه معاد للإسلام. وقد حثتنا طالبان على أن تفعل ما تفعله العديد من البلدان الإسلامية وأن تمتنع عن التسبب في الألم، بما في ذلك من خلال العقاب البدني، في تطبيقها للشريعة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، نُفذ أول حكم إعدام علني بموافقة قضائية على سبيل القصاص، حسبما أفادت الأنباء، وذلك في جريمة قتل وقعت في عام ٢٠١٧. وحضر تنفيذ الحكم أعضاء كبار في طالبان. وأود أن أكرر هنا ما أكدته لسلطات الأمر الواقع، وهو أن عقوبة الإعدام لا تتفق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنتقد الأمم المتحدة بشكل موحد جميع البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام أو العقوبة البدنية.

ومن الواضح أن هناك اختلافات حادة في المواقف بشأن طائفة من المسائل بين البعثة وسلطات الأمر الواقع. ونحن، في الأمم المتحدة، نجري حوارا مستمرا مع طالبان بشأن شواغل حقوق الإنسان وانتهاكات محددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا نتفق مع طالبان بشأن عدد من المسائل، ولكن التركيز ينصب، وينبغي ذلك، على مواصلة الحوار أملا في مستقبل أفضل لأفغانستان، حيث يمكن للجميع، نساء ورجالا وفتيات وفتيانا، أن يعيشوا حياة كريمة وعلى قدم المساواة.

بيد أن هناك بعض التطورات الإيجابية، لا سيما على الجبهة الاقتصادية. فقد انخفضت المستويات العامة للفساد بشكل كبير مقارنة بأيام الجمهورية، ولكن هناك علامات مقلقة على حدوث ارتفاع خلال الأشهر الستة الماضية، وخاصة في الأشكال الصغرى من الفساد على المستوى المحلي. وفي الوقت الراهن، يتمثل العائق الرئيسي أمام الاستثمار، إلى جانب عدم اليقين بشأن السياسات، في أن الدخول في معاملات مالية دولية مكلف جدا بالنسبة لطالبان بسبب إحجام المصارف الدولية عن القيام بأعمال مع أفغانستان. ومع ذلك، أعلنت سلطات الأمر الواقع عن تحصيل إيرادات في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٢ أكثر مما جمعته الجمهورية في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ معا، على الرغم من الانكماش الاقتصادي بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢١. وبفضل تلك الإيرادات، ومن خلال خفض تكاليف الحكومة، تمكنت طالبان من تمويل ميزانيتها التشغيلية وأشارت إلى أن لديها الموارد اللازمة لبدء بعض المشاريع الإنمائية. كما تمكنت من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وإن كان ذلك عند مستوى أقل بكثير من النشاط الاقتصادي. وبعد التدهور الحاد الذي شهدته العملة قبل عام، ظلت عملة "الأفغاني" مستقرة بشكل عام. وارتفعت الصادرات إلى مستوى تاريخي بلغ نحو ١,٧ بليون دولار في هذا العام، مقارنة بنحو ٧٠٠ مليون دولار في ظل الجمهورية.

وتنفذ سلطات الأمر الواقع استراتيجية اقتصادية تركز على الاعتماد على الذات. وهي تستثمر في قطاعات مثل الزراعة والري والبنية التحتية وإدارة المياه والتعدين، وهي صناعات يمكن أن توفر أساسا للنمو الاقتصادي. وقد حددت طالبان القطاع الخاص بوصفه محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وهي تستجيب إلى حد ما لشواغل

الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وتجري البعثة اتصالات منتظمة مع الجهات الفاعلة والمنظمات التابعة للقطاع الخاص، بما في ذلك غرف التجارة النسائية. والعائق الرئيسي أمام زيادة الاستثمار هو ارتفاع تكلفة المعاملات المالية الدولية. وعلى الرغم من أن الإدارة الاقتصادية لطالبان كانت أكثر فعالية مما كان متوقعا، ينبغي أيضا الاعتراف بأن المانحين الدوليين يواصلون إطعام أكثر من نصف السكان. والمدفوعات النقدية المطلوبة لتقديم المساعدات الإنسانية تضخ السيولة بشكل غير مباشر في الاقتصاد. ومن دون تلك المساعدة، يمكن أن تكون الصورة في أفغانستان أكثر قتامة بكثير.

أخيرا، هناك أدلة على أن طالبان تنفذ الحظر الذي أعلنته في نيسان/أبريل على زراعة الأفيون والمواد المخدرة الأخرى من خلال تدمير الحقول التي زُرعت قبل وبعد إعلان الحظر. ولن نتمكن من التحقق من التنفيذ الفعلي لهذا الحظر حتى أوائل العام المقبل، بيد أن النوايا التي من ورائه جديرة بالثناء. بيد أنه سيكون للحظر تأثير سلبي على دخل المزارعين نظرا لتنفيذ عدد قليل من برامج سبل العيش البديلة.

ربما لا تكون هذه التطورات الاقتصادية الإيجابية إلى حد ما مستدامة ما لم تعالج الشواغل الحقيقية للأفغان. وخلال الفترة من ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أجرت البعثة مشاورات مع أصحاب المصلحة في ١٢ مقاطعة اختيرت لضمان تمثيل جميع الطوائف والقطاعات الأفغانية. كما تعاونا مع ٥١٩ مشاركا من بينهم ١٨٩ امرأة و ٨٣ ممثلا لسلطات الأمر الواقع. وتتعلق الشواغل التي أعرب عنها السكان بالحظر المفروض على تعليم الفتيات والافتقار إلى مرافق الرعاية الصحية ومشاكل الصحة العقلية للسكان والفقر وانعدام الأمن الاقتصادي علاوة على التمييز ضد الأقليات الإثنية. إن طالبان لم تعالج هذه المسائل، بل تفاقمت بسبب القرارات التي اتخذتها إزاءها وفي كثير من الحالات.

خلال تلك المناقشات مع أصحاب المصلحة أعرب الأفغان عن شعورهم بالإحباط من نهج المجتمع الدولي أيضا. وأعربوا عن رغبتهم في تنفيذ مشاريع أطول أجلا تشمل الدفع النقدي مقابل العمل عوضا عن الصدقات أو أن تكون أكثر تشاركية واستشارية وموجهة نحو التنمية. بيد أنه وفي ظل الظروف الراهنة يزداد عزوف المانحين عن النظر إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم المساعدة الإنسانية. وسنظل في طريق مسدود ما دامت الفتيات مستبعدات من المدارس وما دامت سلطات الأمر الواقع تواصل تجاهل الشواغل الأخرى التي أعلنها المجتمع الدولي.

ونواصل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إجراء استعراض داخلي لتقييم أوجه النجاح والقصور في تنفيذ ولايتنا. وسيؤدي ذلك إلى توصيات بشأن ولايتنا في المستقبل. لكننا نرى بشكل عام أنه يجب مواصلة التفاعل مع سلطات الأمر الواقع على نحو ما.

وكما سمع أعضاء المجلس أنفسهم من العاملات في المجال الإنساني خلال المشاورات المغلقة للمجلس بكامل هيئته التي جرت أمس، فإن الأفغان يرغبون في استمرار مشاركة المجتمع الدولي ويعتقدون أنه لا يمكن إحداث تغيير إيجابي إلا بتعزيز التفاعل مع سلطات الأمر الواقع.

يجب أن يستمر تركيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الشعب الأفغاني، وأن تقدم له المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، مع الاستماع إلى مطالبه بالحقوق والحريات الأساسية، فضلا عن التمسك بالأمل في عدم السماح بعزلة أفغانستان عن المجتمع الدولي. إننا ملتزمون بتحقيق هذه الأهداف، فضلا عن السعي إلى الحفاظ على حيز التعاون الإيجابي مع طالبان. ولكن يجب علينا أن نحقق ذلك على أساس من الواقعية والصبر والفهم السليم للحالة في تطوراتها وتغيراتها. ونتطلع كما هو الحال دائما، إلى مجلس الأمن لأجل الحصول على الدعم والتوجيه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أوتونباييفا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): إن من المستحيل التوصل إلى طرق جديدة لوصف الحرمان والمعاناة التي يواجهها السكان في

أفغانستان، لذا أود أن أشاطركم بعض الحقائق المعروفة جيدا وإن كانت مروعة.

يعاني ٩٠ في المائة من الأفغان من الفقر، ويحتاج ثلثا السكان إلى المساعدة الإنسانية لأجل البقاء على قيد الحياة، كما يعاني عشرون مليون شخص من الجوع وانعدام الغذاء، بينما أصبح نصف السكان بحاجة ماسة إلى الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، ولا تزال نحو ١,١ مليون من الفتيات المراهقات يمنعن عن الالتحاق بالمدرسة. ولا يزال ما يقرب من ٧ ملايين مواطن أفغاني يقيمون في البلدان المجاورة، بما في ذلك بوصفهم لاجئين. وهناك أكثر من ٣,٤ مليون شخص من المشردين داخليا في أفغانستان لم يتمكنوا بعد من العود إلى ديارهم.

وإذا لم يكن استمرار النزاع والفقر المدقع والانهيار الاقتصادي – وأشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا على إحاطتها بشأن هذه المسألة أيضا – علاوة على عدم الاستقرار السياسي كافيا فقد تعين على أفغانستان أن تواجه أزمة مناخ متفاقمة أيضا، إذ يلوح في الأفق فصل جفاف ثالث على التوالي بكل ما ينطوي عليه من تهديدات بمزيد من التشريد والأمراض والوفيات. وهناك فصل الشتاء القارس الذي تسبب بالفعل في انخفاض درجات الحرارة. ومن المتوقع أن تنخفض درجات الحرارة هذا الأسبوع إلى –١٠ درجات مئوية في المناطق النائية من مقاطعة غور التي شهدت في وقت سابق من هذا العام حالة ما قبل المجاعة.

وقد حشدت دوائر العمل الإنساني في أفغانستان جهودها تماما سعيا منها لتلبية أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحا. ويعزى أي تقدم أحرزناه حتى الآن إلى ثلاثة عوامل رئيسية. أولا، لقد تمكنا من تكثيف جهودنا بمستوى هائل بمساعدة استجابة المانحين السريعة والسخية، حيث تمكنا من الوصول إلى نحو ٢٥ مليون شخص في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مقاطعة بشكل من أشكال المساعدة على الأقل.

ثانيا، تمكن مرفق الأمم المتحدة المعني بتوفير النقد من جلب ما لا يقل عن ١,٨ مليار دولار هذا العام لدعم العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال تمكنت إحدى وكالات الأمم المتحدة من ضخ أكثر من ٥٥ مليون دولار في الاقتصاد الوطني شهريا، بما في ذلك بواسطة دفع رواتب الموظفين الوطنيين، وتوظيف عشرات الآلاف من الموظفين في المنظمات الإنسانية الشريكة، فضلا عن توفير فرص العمل للعمال. ثالثا، هناك الاستثناء الإنساني الذي اعتمده مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ من خلال القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) الذي أدى دورا تيسيريا حاسما.

ويكمن أحد العناصر الرئيسية للاستثناء الإنساني في توضيح أن توفير الأموال أو الأصول للأشخاص أو الكيانات المدرجة في القائمة مسموح به عندما يكون ذلك ضروريا لبرمجة الاحتياجات الإنسانية وتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وليس بوسعي المبالغة في تقدير مدى أهمية هذا الغطاء القانوني بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية والتجارية على حد سواء. لأنه يمكننا نحن العاملين في المجال الإنساني بتنفيذ أنشطتنا على نطاق واسع، ويأذن لشركائنا التجاريين والاستثماريين بتصريف ودفع الأموال للوزارات التنفيذية التي يرأسها أفراد معينون. بعبارة أوضح: إن ذلك يساعدنا نحن والآخرين في إنقاذ الأرواح.

وما دام القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) يقتضي أن أقدم،– بصفتي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ – إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في أفغانستان، أود أن أشاطركم بعض التحديثات.

لكنني أود أولا أن أقدم توضيحا هاما. إن تحويل الأموال إلى الوزارات التنفيذية لإيصال المساعدة الإنسانية في أفغانستان ليس بالأمر الجديد. فمنذ فترة طويلة قبل آب/أغسطس ٢٠٢١ ظل القانون ينص على إلزام وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية بدفع الضرائب والرسوم الإدارية وتسديد النفقات العامة. وقد تتخذ هذه التدابير شكل ضريبة مقتطعة على الدخل وضريبة المبيعات وضريبة الأملاك ورسوم التأشيرات وتصاريح العمل ورسوم تسجيل المركبات وفواتير الكهرباء والماء والمدفوعات الجمركية للسلع المستوردة. كما أتاحت رسوم التخليص المدفوعة إلى هيئة تنظيم الاتصالات السلكية

واللاسلكية الأفغانية مقابل استخدام معدات الاتصالات، بما في ذلك أجهزة الراديو عالية التردد والهواتف الساتلية الاتصال بين العمليات، لا سيما في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها أو تلك التي تضعف فيها التغطية. وفي عدد محدود جدا من الحالات زودت المنظمات الإنسانية الوزارات التنفيذية بالأصول، بما في ذلك المعدات التقنية والمركبات واللوازم المكتبية لدعم تنفيذ البرنامج.

تواصل وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان تحديد سبل تعزيز التدخلات بطريقة مسؤولة تحمي الحيز الإنساني. وفي ذلك الصدد، أشيد بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على اتفاق الشراكة الذي أبرمته مؤخراً مع وزارة شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن دعماً للسكان المتضررين. يساعد ذلك الاتفاق، إذا نفذ تنفيذاً كاملاً، على ضمان عدم تدخل سلطات الأمر الواقع في الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها المفوضية أو شركاؤها.

بيد أن الإعفاء الإنساني ليس تفويضاً مطلقاً لأي عملية. فنحن لا نحول الأموال إلى الوزارات التنفيذية بأي طريقة مفرطة. و ٩٨ في المائة من المنظمات الـ ٦٦ التي أبلغت عن دفع مدفوعات للوزارات التنفيذية – وفقاً لما يقتضيه القانون – هي منظمات غير حكومية وطنية ودولية. وهذه المدفوعات هي بمبالغ رمزية نسبياً وهي لدفع الضريبة على الإيجار والضريبة المقتطعة من دخل الموظفين الوطنيين.

وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى ما يفعله الشركاء في المجال الإنساني لتقليل المخاطر إلى أدنى حد.

لقد واصلنا تنفيذ وتعزيز الإدارة المتينة للمخاطر وتدابير العناية الواجبة. ويشمل ذلك نهجاً جديداً على نطاق المنظومة للكشف عن الغش، أطلق عليه اسم نظام إدارة المعلومات المتصلة بالمتعاقدين، وهو عبارة عن منصة تدار مركزياً وترسل إلى وكالات الأمم المتحدة في الوقت الحقيقي معلومات عن صحة الشركاء المتعاقدين والبائعين. كما أنشأت العديد من المنظمات وظائف جديدة في عملياتها، مثل كبار مستشاري إدارة المخاطر والامتثال، للمساعدة في إدارة المخاطر على نحو أكثر استباقية ومشاركة.

وهناك تدبير آخر يستخدم عند دعم وظائف الوزارات التنفيذية الرئيسية التي تقدم الخدمات الأساسية وهو التعاقد المباشر مع شركات المرافق التي توفر الكهرباء أو الإنترنت، بدلاً من تقديم الأموال عبر الوزارة التنفيذية. وبالمثل، بالنسبة للرسوم اليومية التي تدفعها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحراسة الأمنية وحماية محيطها، يوضع الوقود مباشرة في مركبات الحراسة، وتقدم بدلات الطعام إما عينياً أو عن طريق الدفع المباشر للموظفين الذين يوفرون الأمن.

ويتم إجراء تقييمات العناية الواجبة على جميع مقدمي الخدمات المالية والشركاء المنفذين قبل عقد الشراكة معهم، ويتوقف توقيع هذه العقود على اجتياز مديريها والموظفين الرئيسيين وغيرهم من الموظفين فيها اختبار التدقيق بنجاح. وتجدر الإشارة إلى أن الرسوم الجمركية تبلغ حالياً حوالي ٢٣ دولاراً لكل حاوية أو شحنة، وهو نفس المعدل الذي كان عليه خلال الحكومة السابقة.

وأود أن أكون واضحاً: إن عدم سداد بعض المدفوعات التي وصفتُها يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة على المنظمات غير الحكومية الشريكة، بما في ذلك تجميد الحسابات المصرفية وإغلاق المكاتب وحتى إلغاء التسجيل.

وتشمل الوزارات التنفيذية المتلقية التي يرأسها أفراد مدرجون في القائمة: وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الداخلية، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة اللاجئين والإعادة إلى الوطن، ووزارة النقل والطيران المدني، ووزارة الزراعة والري وتربية الماشية. وبفضل التفويض الذي وفره القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، تمكنّا من تلبية الاحتياجات الإنسانية ومطابقتها والقيام بذلك بطريقة تتسق مع تعليمات مجلس الأمن.

فعلى سبيل المثال، مكّن استئجار المستودعات المملوكة للدولة من البلديات المحلية الأمم المتحدة من الحفاظ على المخزونات الغذائية اللازمة للوصول إلى ٢٢ مليون شخص على مدار هذا العام. كانت هذه المستودعات جزءاً مهماً من شبكة سلسلة التوريد للأمم المتحدة قبل آب/أغسطس ٢٠٢١، ولم تكن هناك مرافق بديلة يمكن استخدامها بالنظر إلى حجم الاحتياجات الشهرية.

وقد يسرت المدفوعات التي سددها الناقلون التجاريون المتعاقدون مع الأمم المتحدة إلى إدارة الجمارك والإيرادات، فضلاً عن دفع رسوم تجهيز شهادات الإعفاء إلى إدارة الجمارك والإيرادات، دخول ١,١ مليون طن متري من المساعدات الغذائية المنقذة للحياة.

إن مدفوعات الكهرباء إلى وزارة النقل والطيران المدني أتاحت للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة القيام بأكثر من ٠٠٠ ٤ رحلة داخلية ودولية من كابل وإليها هذا العام، ونقل أكثر من ٠٠٠ ٢٤ من العاملين في المجال الإنساني إلى مواقع متعددة في جميع أنحاء البلد.

وتتواصل تلك الجهود مع مقدمي الخدمات المالية ومع أولئك الذين يتلقون مساعدتنا وتشمل استعراض الوضع القانوني، ووثائق التسجيل الوطنية والدولية، واتفاقات الشراكة، والسياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمضاهاة المرجعية. ويمكن لأعضاء المجلس أن يروني أكدس مراجع التحقق والامتثال والتخفيف، بالإضافة إلى عمليات إدارة المخاطر الموجودة من قبل، والتي أشرت إليها. ولذلك وضعنا آليات رصد متعددة لضمان وصول المساعدة إلى المتلقين المقصودين. وتشمل هذه أيضاً الرصد الروتيني بعد التوزيع؛ واستخدام مراقبين من طرف ثالث؛ وآليات تلقي الآراء من المجتمع؛ والزيارات الميدانية المنتظمة والبعثات الميدانية لكل من الموظفين الإداريين والتقنيين؛ والمراجعة الخارجية للحسابات للتحقق من النفقات والتحقق من توزيع النقود على المجتمعات المحلية والمستفيدين.

وفي وقت سابق من هذا العام، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، البعثة التي تقودها السيدة روزا أوتونباييفا، بدعوة خبير للمساعدة في تعزيز فهم دوائر العمل الإنساني وتنفيذها للإعفاء الإنساني وتحديد تدابير ملموسة لإدارة المخاطر.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشاطركم بعض التحديات التي نواجهها.

أولاً، بينما نحافظ على المشاركة البناءة مع سلطات الأمر الواقع، كما شجعت السيدة أوتونباييفا، فإننا أيضاً نواجه تدخلاً وقيوداً روتينية، على حد وصفها. فقد احتجزت تلك السلطات موظفين يعملون في المجال الإنساني، وحاولت التأثير على الاستجابة الإنسانية أو السيطرة عليها، وقيدت حرية المرأة في التنقل والمشاركة في العمل الإنساني. إن شرط المحرم، على وجه الخصوص، هو أكثر ما يعيق مشاركة المرأة في العمل الإنساني ويؤثر باستمرار على وصول المرأة إلى الخدمات. وكانت هناك تقارير مثيرة للقلق من ولاية هلمند، من بين ولايات أخرى، تفيد بأن النساء قد منعن من دخول المرافق الصحية عندما لا يكون معهن محرم.

واستمع أعضاء مجلس الأمن – مرة أخرى، كما أشارت السيدة أوتونباييفا – أمس مباشرة إلى نساء أفغانيات يعملن في المجال الإنساني. تعتمد المساعدة الإنسانية الفعالة على المشاركة المجدية للمرأة، كما ذكرن. ولا يمكننا المبالغة في أهمية قدراتهن وبصيرتهن وقدرتهن على الوصول إلى النساء والفتيات في جميع أنحاء البلاد.

ويتعلق التحدي الثاني باستمرار الحد من المخاطر المصرفية. لقد كان الإعفاء الإنساني شرطاً ضرورياً، ولكنه لا يزال غير كاف، لكي تستأنف المصارف معاملاتها الدولية من أفغانستان وإليها بالكامل، بالنظر إلى مجموعة عوامل غير متصلة بالجزاءات يتعين عليها أن تأخذها في الاعتبار. وفي حين أن شركاءنا أبلغوا عن تحديات أقل في تحويل الأموال إلى أفغانستان مما كانوا عليه قبل تأمين الإعفاء، فإن ذلك لا يزال يمثل مشكلة جسيمة ستبقى معنا لبعض الوقت.

والتحدي الثالث هو التحدي المالي الهائل الذي نواجهه مع دخولنا عام ٢٠٢٣. إننا بحاجة إلى ٤,٦ بليون دولار للبرنامج من أجل العام المقبل لتلبية احتياجات البلاد بشكل كافٍ. وعلى الرغم من المطالب العالمية الملحّة الكثيرة، لا يمكننا أن نقلل من عواقب تخفيض تمويل العمليات في أفغانستان.

وأخيراً – وأود أن أشدد على ذلك بصفة خاصة – كان هناك تقدم ضئيل في استئناف المبادرات الإنمائية التي تمس الحاجة إليها، والتي من المرجّح أن تزداد الحالة الإنسانية تدهوراً من دونها، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الطارئة. إن إنقاذ

الأرواح هو بالتأكيد مسؤوليتنا، ولكنها ليست مسؤوليتنا وحدنا، وأقول ذلك بصفتي قد عملتُ في مجال المساعدة الإنسانية طوال عمري.

كما يعمل الشركاء في التنمية على إنقاذ الأرواح. فهم يقدمون الخدمات الأساسية. ولا يمكن، ولا ينبغي، أن ينظر إلى البرامج الإنسانية على أنها القناة الوحيدة المقبولة التي تعالج من خلالها المعاناة الهائلة التي يواجهها الأفغان.

وفي الختام، إن عملنا محفوف بالتحديات. وهناك الملايين من الناس بحاجة إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. والأرقام التي قدمتها في بداية هذه الملاحظات صادمة ولا تحتاج إلى تكرار. ويمكن للمجلس أن يطمئن من أننا، بدعمه، سنواصل على الأقل القيام بما هو ضروري لأولئك الناس في أفغانستان ولمستقبلهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

يسرني أن أحيط مجلس الأمن علما بعمل لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨، وفقا للفقرة ٥٦ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥).

وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمهما لعمل لجنة جزاءات القرار ١٩٨٨ والمساعدة المستمرة لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. بما أن هذه ستكون إحاطتي الأخيرة للمجلس بصفتي رئيسة اللجنة، أود أيضا أن أشكر زملائي في لجنة القرار ١٩٨٨، وفريق الرصد، والأمانة العامة على تعاونهم الممتاز، فضلا عن دعمهم القيم خلال العامين الماضيين.

في تقريره الأخير إلى المجلس، المؤرخ أيار/مايو ٢٠٢٢ (انظر S/2022/419)، أشار فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب القرار ١٩٨٨ إلى أن ٤١ فردا خاضعا لجزاءات الأمم المتحدة يشغلون مناصب وزارية ومناصب عليا في إدارة الطالبان. ويعتقد أن هذا العدد يزيد الآن عن ٦٠ شخصا.

كما أكد فريق الرصد من جديد أن العلاقات بين الطالبان والقاعدة لا تزال وثيقة ويؤكدها وجود القيادة الأساسية للقاعدة والجماعات المرتبطة بها، مثل تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، في أفغانستان والمنطقة على السواء. وفي ١ آب/أغسطس، أعلنت الولايات المتحدة عن مقتل زعيم تنظيم القاعدة في أحد مجمعات كابول في نهاية تموز/يوليه. بيد أن الطالبان والقاعدة لم تؤكدا ذلك بعد.

ولا تزال الأغلبية الساحقة من الإدارة في كابول من الطالبان. ومنذ توليها السلطة، أعرب عن القلق من أن الحركة قد عكست مسار سياساتها وتراجعت عن الالتزامات التي قطعتها قبل تولي السلطة، على نحو ما أفاد به فريق الرصد. كما أعرب عن القلق إزاء زيادة تآكل حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، فضلا عن عدم إحراز تقدم في الحكم الشامل للجميع.

وفيما يتعلق بإنتاج المخدرات في أفغانستان، ذكر تقرير فريق الرصد أن زراعة خشخاش الأفيون، مصحوبا بطفرة مستمرة في إنتاج الميثامفيتامين والاتجار به، لا تزال أكبر نشاط اقتصادي غير مشروع في أفغانستان. وعلى الرغم من المرسوم الصادر عن الطالبان، في نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بحظر زراعة المخدرات واستخدامها والاتجار بها، بما في ذلك التخلص من خشخاش الأفيون، أبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن زيادة بنسبة ٣٢ في المائة خلال عام ٢٠٢١ في زراعة الأفيون، مع ارتفاع أسعار الأفيون في عام ٢٠٢٢ بسبب الإعلان عن حظر الزراعة.

كما أفاد فريق الرصد بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان لا يزال يشكل تهديدا رئيسيا في أفغانستان وفي المنطقة، كما يتضح من هجماته المنتظمة ضد الدول المجاورة لأفغانستان، وكذلك ضد الأقليات العرقية والدينية في البلد. وثمة حقيقة أخرى تبعث على القلق تتمثل في الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان على السفارات الدبلوماسية وموظفيها. وعلاوة على ذلك، يحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان بالقدرة على اجتذاب مقاتلي طالبان والمقاتلين الأجانب الذين خاب

أملهم إلى صفوفه، مما يعزز قدرته على تنفيذ هجمات وقدرته على استعادة سيطرته في البلد، فضلا عن إمكانية إقامة ما يسمى بالخلافة الإسلامية في المنطقة في المستقبل.

ولاحظ فريق الرصد أيضا أن التحدي الذي يواجهه نظام الطالبان من جراء وجود جبهة المقاومة الوطنية وغيرها من الجماعات المناهضة لطالبان، وأن احتمال اندلاع المزيد من القتال أمر يلوح في الأفق في غياب وجود حوار حقيقي أو مستمر.

وعلى نحو ما يعلم المجلس، فإن الهدف المنشود من لجنة القرار ١٩٨٨ من خلال استخدام تدابير الجزاءات التي تفرضها هو النهوض بوجود أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار والرخاء من خلال ردع الدعم المقدم للكيانات الإرهابية ودعم إجراء مناقشات لتحقيق السلام والاستقرار.

وانتهى في آب/أغسطس ٢٠٢٢ الإعفاء من حظر السفر الذي منح في نيسان/أبريل ٢٠١٩ لمجموعة من حركة طالبان المدرجة في القائمة، بهدف تمكينها من المشاركة في مناقشات السلام والاستقرار في مجموعة من البلدان، ولم يتم تمديده لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. غير أن اللجنة على استعداد للنظر في الاستثناءات من حظر السفر على أساس كل حالة على حدة وفقا للقرارات ذات الصلة والمبادئ التوجيهية للجنة، بهدف عام يتمثل في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان شديدة. ويذكر المجلس أنه في أعقاب حالة عدم اليقين التي أعقبت استيلاء الطالبان على أفغانستان في آب/أغسطس ٢٠٢١، تصرف مجلس الأمن لتوضيح أن المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان لا تشكل انتهاكا للفقرة ١ (أ) من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) وأنه مسموح بتجهيز مدفوعات الأموال، والأصول المالية الأخرى، والموارد الاقتصادية، وتوفير السلع والخدمات اللازمة لدعم إيصال المساعدات الإنسانية. وقد فتح ذلك الباب أمام التمويل الذي تشتد الحاجة إليه وتقديم المعونة من أجل التخفيف من أثر الأزمة. وقد استمعت لجنة الجزاءات إلى إحاطة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ٤ نيسان/أبريل بشأن الأنشطة الإنسانية في أفغانستان. ولا يزال يحدونا الأمل في أن يتمكن عمل لجنة القرار ١٩٨٨ من دعم تهيئة بيئة مؤاتية لبناء أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار وتخلو من الإرهاب والمخدرات.

وفي هذا الصدد، أصبح عمل لجنة القرار ١٩٨٨ وفريق الرصد أكثر أهمية في المساعدة على صياغة التغيير نحو الأفضل في أفغانستان. وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أن أشدد على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء تقديم المزيد من الدعم والمساعدة لعمل اللجنة وفريق الرصد، على النحو المبين في الفقرة ١ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) ومرفق القرار ٢٦١١ (٢٠٢١).

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المجلس تمديد ولاية لجنة جزاءات القرار ١٩٨٨ وفريق الرصد التابع لها لمواصلة الإشراف على تنفيذ تدابير الجزاءات، فضلا عن دعم عملية السلام والمصالحة في أفغانستان.

وتعتمد الفعالية العامة لتدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ على التنسيق والتواصل بين جميع الدول الأعضاء المعنية. وليس هناك أهم من الدول الأعضاء في المنطقة، التي تتشاطر مصلحة مشتركة في كفالة سلام واستقرار أفغانستان. وفي أعقاب استيلاء الطالبان على السلطة، ركز فريق الرصد، بالإضافة إلى تفاعله المعتاد مع الدول الأعضاء، على زيادة المشاركة مع دول الجوار لأفغانستان بغية مناقشة تنفيذ تدابير جزاءات القرار ١٩٨٨، فضلا عن إجراء تقييم للتهديدات. ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا التواصل وأن يقابل بالمثل.

وأود أن أكرر التأكيد مرة أخرى أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وفريق الرصد التابع لها يسعيان إلى دعم جهود السلام والاستقرار في أفغانستان. وتتطلع اللجنة إلى إقامة علاقة مثمرة وتعاونية مستمرة مع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة لأفغانستان، فضلا عن الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة.

كما نأمل في استمرار المشاركة الوثيقة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والجهات المعنية الأخرى في عام ٢٠٢٣ لضمان التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المفروضة طبقا للقرار ١٩٨٨، إلى جانب دعم المفاوضات الرامية إلى كفالة أن تكون أفغانستان سلمية ومستقرة وشاملة للجميع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للسيدة سراج.

السيدة سراج (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود قبل أن استهل بياني أن أشكركم، السيدة الرئيسة، وحكومة الهند على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم عن أفغانستان بصفتي مدافعة عن حقوق الإنسان. وأنا أيضا صوت يعبر عن نساء أفغانستان. وأود أن أشكركم جزيل الشكر على ذلك وعلى إتاحة الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بما يحدث بالفعل في أفغانستان اليوم.

وأشكركم على دعوتي إلى جلسة اليوم المهمة. لقد مر عام تقريبا على آخر مرة كنت فيها هنا في المجلس في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8954). وبما أنني أعيش في أفغانستان منذ ذلك الحين، يمكنني أن أقدم بعض الأفكار بشأن الوضع الذي تسير عليه الأمور اليوم مقارنة بما كانت عليه في كانون الثاني/يناير. ولذلك، أود أن أسترجع بعض النقاط التي أثرتها آنذاك في هذا المحفل لمعرفة إلى أي مدى وصلنا اليوم. أولا، قلت إن مئات الآلاف من الأفغان قد نزحوا إلى بلدان في جميع أنحاء العالم وأنه يجري محو النساء حرفيا من الحياة العامة، وصولا إلى قطع رؤوس تماثيل عرض الملابس النسائية في واجهات المتاجر. ويؤلمني أن أقول إن الحالة ازدادت سوءا منذ ذلك الحين. فبعد شهرين فقط من قولي ذلك أمام المجلس، صُدم العالم بالوعود التي قُطعت للمجتمع الدولي والتي لم يتم الوفاء بها. وأُغلقت المدارس أمام الفتيات. ومُنعت الفتيات من دخول مدارسهن وأُجبرن على العودة إلى منازلهن.

لقد مر ٧٠٠ يوم ولم يُسمح بعد للفتيات الأفغانيات بالعودة إلى مدارسهن، مما يجعل أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي يُحظر فيه على الفتيات الذهاب إلى المدرسة. وهذا ليس الشيء الوحيد. فقد أصدرت حركة طالبان تعليمات بأن النساء يجب أن يغطين وجوههن عند الخروج، وهو أمر لم يكن يحدث من قبل. كنا نغطي باقي أجسادنا ولكن ليس وجوهنا. ولا يُسمح للنساء بالخروج في الأماكن العامة من دون ولي أمر من الذكور. ولم يعد يُسمح للنساء اللواتي كن المعيل الوحيد لأسرهن بالذهاب إلى مكاتبهن أو أماكن عملهن. وعاد تنفيذ العقوبات البدنية على الملأ إلى المجتمع الأفغاني. وهناك حوالي ٣٠ فتوى أصدرتها طالبان تستهدف نساء أفغانستان وحدهن. وكما ذكرتُ من قبل، فإن الأمر لا يتعلق بوضع المرأة فحسب، بل يتعلق بمحوها حرفيا من الحياة العامة. إنه تراجع كامل للتمكين الذي تمتعت به المرأة الأفغانية على مدى السنوات العشرين الماضية، عندما أحرزت تقدما في العديد من مناحي الحياة.

كما اختفت الأقليات واستُبعدت من الحياة العامة والاجتماعية في أفغانستان. ولم يعد إخواننا وأخواتنا من أبناء الأقليات يعتقدون أن البلد ملك لهم. فالسياسات التمييزية والخوف من المجهول، وكذلك التاريخ الدموي لما حدث للأقليات في التسعينيات من القرن الماضي، بمثابة تذكير كئيب لهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات الإرهابية تستهدف عمدا دور العبادة الخاصة بالأقليات العرقية والدينية. ومن المؤسف جدا أن العالم لا يزال يلتزم الصمت أمام هذا الأمر.

ثانيا، هل نحن اليوم أكثر أمنا وأمانا مما كنا عليه قبل عام ونصف؟ نعم، لقد انتهت الحرب الأهلية، ولكننا نعيش في خوف يوميا. وما فتئت الجماعات الإرهابية الدولية تعيث فسادا في ظل إفلاتها من العقاب. واكتسب "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان" وتنظيم القاعدة و"تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية" وجميع الجماعات الإرهابية الأخرى العابرة للحدود في المنطقة المزيد من الجرأة الآن. وإذا كان لدى أي من أعضاء المجلس انطباع بأن أفغانستان وحدها هي التي ستعاني نتيجة للإرهاب في بلدنا، فعليهم إعادة التفكير. وخلال العام المنقضي وحده، شهدنا هجمات على السفارة الروسية وعلى سفير باكستان، ومؤخرا على فندق يستضيف زوارا صينيين.

وحتى تقرير الأمم المتحدة (انظر S/2022/916) يذكر أن الكيانات الإرهابية تتمتع اليوم بمزيد من حرية الحركة في أفغانستان.

أود أن أسترجع ما حدث في التسعينيات من القرن الماضي. يقال لنا إن ما يحدث في أفغانستان سيظل داخل أفغانستان. ولم يكترث العالم عندما وطد تنظيم القاعدة أقدامه وقواعده في أفغانستان وامتدت مخالب الجماعات الإرهابية لتشمل المنطقة قاطبة. فقد ظل العالم صامتا. ولم يدرك الناس أن خطر الإرهاب لا يقتصر على جزء واحد من العالم إلا بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويمكننا أن نستشعر نفس هذا الركون إلى الدعة اليوم. ويكاد يكون هناك اعتقاد ساذج بأن الكيانات الإرهابية التي تتمتع الآن بحرية مطلقة في أفغانستان ستوسع نفوذها في أسوأ الأحوال داخل المنطقة ولكنها لن تتجاوز ذلك. ولكن التاريخ يعلمنا خلاف ذلك، ولا أود أن أعود إلى هنا بعد عام أو نحو ذلك وأقول إنني أخبرتكم بذلك.

ثالثا، إن قرارات مجلس الأمن تتحدث عن الحاجة إلى الحكم الشامل للجميع، ولكن ما هو الواقع؟ لقد اعتاد شعب أفغانستان المشاركة في هيكل الحكم في بلده. ولم يكن نظاما مثاليا، ولكنه على الأقل كان شاملا للجميع وقائما على المشاركة. واليوم، فإن حفنة من الرجال يحتكرون الحكم. ويبدو الأمر كما لو أن باقي الشعب ليس لهم مصلحة في النظام.

أخيرا، وهو الأهم بالنسبة للشعب الأفغاني، فإن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في البلد مروعة. ومجرد الكلمات لا يمكن أن تعبر عما يتعين علينا معايشته يوميا، والإحصاءات المجردة لن تظهر الصورة كاملة. قدم وكيل الأمين العام مارتن غريفيث إحصاءات واضحة عن الوضع برمته في أفغانستان، وأشكره حقا على ذلك. وقد قدم إحاطة مقنعة جدا. ولإعطائكم فكرة عما آل إليه حالنا – يواجه أكثر من ٢٠ مليون شخص الجوع الحاد، وهو العدد الأكبر من أي مكان في العالم. وسيؤثر سوء التغذية على أكثر من ٣ ملايين طفل. وحدثت زيادة بمقدار ستة أضعاف في ديون الأسر المعيشية الأفغانية بسبب الانهيار الاقتصادي وفقدان الوظائف والتضخم، ويعيش معظم الأفغان اليوم في فقر. وباختصار، فإن الحياة العادية لشعب أفغانستان مليئة بالبؤس والعوز. ونحن ممتنون حقا لجميع الذين قدموا المساعدة لشعبنا. وهناك الكثيرون هنا في القاعة الذين يقدمون لنا المساعدة بسخاء. غير أن ذلك ليس كافياً. إن احتياجات الناس هائلة جدا والوضع بائس لدرجة أن متطلباتنا ضخمة.

وللأسف، فإن أفغانستان اقتصاد يعتمد على المعونة الخارجية منذ عقود عديدة حتى الآن. وألحق استيلاء طالبان على السلطة وما نتج عنه من توقف للمعونة والروابط الاقتصادية مع العالم أضرارا جسيمة. فمشاريع التنمية متوقفة. ولا أحد يريد الاستثمار في بلد لا ينعم بالاستقرار. والمصارف لا تريد التعامل مع أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، تعني سياسات طالبان أن أكثر من نصف السكان في سن العمل – أي النساء – عاطلون عن العمل ويلازمون منازلهم. وكانت النساء من المساهمين الرئيسيين في العمل وكسب المال في أفغانستان.

وبالنيابة عن شعب أفغانستان، أود أن أطلب إلى المجلس أن يواصل تقديم المعونة المنقذة للحياة لشعبنا. ويجب أن تصل المعونة إلى جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأقليات وغيرهم من الفئات الضعيف. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل عدم تحويل هذه المعونة الإنسانية عن مسارها. ولكننا نحتاج أيضا إلى الدعم لتنشيط اقتصادنا. ويجب إفهام طالبان، بعبارات واضحة، أن سياساتها الرجعية هي التي تمنع الاقتصاد من العمل بشكل طبيعي وأنه ينبغي لها أن تتراجع عنها إذا أريد للبلد أن يجد استقرارا اقتصاديا.

جميع الأعضاء يتواصلوم مع طالبان، وهو ما أعتبره فكرة عظيمة وإجراء ممتازا. ونريد أن يواصل الأعضاءهذا التواصل ولكن عند التواصل مع طالبان، أطلب من الأعضاء التأكد من مراعاة مصالح شعب أفغانستان. وفي نهاية المطاف، فإن السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان ليس في مصلحة شعب أفغانستان فحسب، بل أيضا في مصلحة العالم بأسره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سراج على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزيرة خارجية النرويج.

السيدة هوتفيلد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونبابيفا، ووكيل الأمين العام غريفيث، والسيدة سراج، على إحاطاتهم القيمة للغاية. ويسرني أن أسمع اليوم من السيدة السراج، التي شاركت في اجتماعنا مع طالبان في أوسلو، وكما ذكرت للتو، قدمت أيضا إحاطة إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير خلال رئاسة النرويج (انظر S/PV.8954). وأعتقد أن الجميع حول هذه الطاولة قد أحاطوا علما برسالتها المحفزة للتفكير فيما يتعلق بالحالة الصعبة في أفغانستان. وستبذل النرويج كل ما في وسعها لدعم الشعب الأفغاني، بما في ذلك بمجرد مغادرتنا المجلس.

ولما كان هذا هو أحد البيانات الأخيرة للنرويج خلال فترة ولايتها الحالية في مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أشدد على إحدى الركائز الأساسية لعضويتنا، وهي أهمية الاتساق.

اليوم، أفغانستان هي البلد الوحيد في العالم الذي تحرم فيه الفتيات من الحصول على التعليم. وذلك لا يمكن أن يستمر. لكن المجلس تمكن خلال عام حافل بالتحديات بالنسبة للدبلوماسية الدولية من الاجتماع بشأن موضوع أفغانستان. وأعرب مجلس الأمن، بصوت واحد، عن قلقه إزاء التراجع المتزايد في احترام حقوق الإنسان للشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات. ونوافق أيضا على أن من المهم منع المنظمات الإرهابية الدولية من الحصول على موطئ قدم في البلد، ويساورنا جميعا القلق من أن عدم وجود حكومة شرعية وتمثيلية يشكل تهديدا لاستقرار هذا البلد. ويجب أن ننقل، معا، توقعاتنا بوضوح إلى طالبان.

منذ أن استولت طالبان على السلطة بالقوة، كانت رسالة النرويج واضحة: إننا نحكم على طالبان من خلال أفعالها، وليس من خلال أقوالها. وحتى الآن، نشعر بخيبة أمل عميقة. ونرى أن الأمن بالنسبة للعديد من الشعب الأفغاني قد تحسن، ولكن بدون حكومة تمثيلية ومسؤولة لا يمكن أن يكون هناك استقرار. فمعظم النساء والفتيات لا يحصلن على التعليم، أو العمل، أو حرية التنقل، أو حرية التعبير. وعلى العديد من المستويات، يتم استبعاد المرأة أساسا من الحياة العامة. وعلاوة على ذلك، فإن استهداف مجموعات الأقليات الضعيفة أمر غير مقبول. وهذه أزمة تتعلق بحقوق الإنسان. كما أنه أمر سيء للاقتصاد. والتنمية المستدامة في أفغانستان مستحيلة إذا أستُبعد نصف السكان.

وظلت النرويج في طليعة من يدافعون عن استمرار الاتصال مع طالبان. ونعتقد أنه من الضروري التحدث إلى من يتولون السلطة، ولكن يجب أن نفعل ذلك بحذر وأن نتجنب إعطاء الشرعية لطالبان. ففي بداية العام، دعونا طالبان إلى النرويج. وقد فوجئ الكثيرون وشعروا بخيبة الأمل من هذا القرار، ولكنني ما زلت مقتنعة بأن المخاطر في أفغانستان أكبر من أن نغض الطرف عنها.

لقد علمنا التاريخ أنه لن يستفيد أحد إذا انزلق البلد إلى حرب أهلية أو أصبح مكانا تزدهر فيه الجماعات الإرهابية. واليوم، يشكل تنظيم الدولة الإسلامية تهديدا متزايدا في أفغانستان. وإذا لم يتم احتواء هذا التهديد، فقد ينتشر أيضا على نطاق أوسع في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ويجب على طالبان أن تكفل عدم استخدام الأراضي الأفغانية للتخطيط للأعمال الإرهابية، أو تمويلها، أو لإيواء الإرهابيين، أو تدريبهم. والسكان الأفغان هم الذين يتحملون وطأة أعمال طالبان، ولكن عدم الاستقرار في أفغانستان هو أيضا تهديد للسلام والأمن الدوليين.

وفي ضوء ذلك، من الضروري أن يظل مجلس الأمن متحدا في دعم الشعب الأفغاني. ويجب أن نركز على ما يمكننا القيام به لإحداث تأثير وجعل رسالتنا مسموعة من أجل تقديم الخدمات والحقوق الأساسية.

وخلال العامين الماضيين، كانت النرويج القائم على الصياغة بشأن ملف أفغانستان في المجلس. وكان تركيزنا الرئيسي منصبا على تعزيز الدعم الدولي للشعب الأفغاني. وما يشجعني هو قدرة المجلس على إيجاد حلول واقعية لحالة تنطوي على تحديات سياسية. وفي آذار/مارس، تمكنا من اعتماد ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تغطي جميع ركائز ميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)). واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن امتنان النرويج لممثلي المجتمع المدني الأفغاني الذين عملوا معنا عن

كثب لتحقيق ذلك النجاح. والطريقة الوحيدة التي يمكننا بها التوجيه إلى مسار خلال الأزمة الصعبة التي تواجهها أفغانستان هي الاستماع إلى شعبها.

وقد أسند المجلس للبعثة ولاية قوية. وينبغي للبعثة أن تأخذ زمام المبادرة في ترجمة تلك الولاية إلى عمل دولي مشترك. ويجب على المجلس أيضا أن يواصل الإصغاء إلى الأصوات الأفغانية – إلى النساء والرجال الأفغان الذين يعبرون مباشرة عن تجارب واهتمامات الشعب الأفغاني.

ويواجه الشعب الأفغاني شتاء قاسيا آخر. وسيحتاج أكثر من ثلثي السكان الأفغان إلى المساعدة الإنسانية في العام المقبل. وتفرض طالبان قيودا على حقوق الإنسان في انتهاك لالتزامات أفغانستان الدولية. إن آمال العديد من الأفغان في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن تتلاشى. والصورة قاتمة، ولكن الشعب الأفغاني لا يفقد الأمل. ويجب أن يكون المجلس متسقا ومدينا للشعب الأفغاني بعدم الاستسلام أيضا.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أشكر السيدة محبوبة سراج على مساهمتها. وأود أن أهنئكم، سيدتي، على العمل الممتاز الذي قامت به الهند كرئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

إن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/916) تقرير دامغ. فلم يُحرز تقدم يذكر على المسارات السياسية أو الأمنية أو الاقتصاديةأو الإنسانية في أفغانستان، ولم يُحرز أي تقدم بشأنها على الإطلاق. وكانت الشهادة المؤثرة للسيدة سراج مقنعة من نواح كثيرة.

وعلى الجبهة السياسية، تستمر حركة طالبان في إعادة هيكلة جهاز الدولة وإنشاء المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار وعودة الأفغان في المنفى من خلال لجنة العودة والاتصال بالمسؤولين الأفغان السابقين والشخصيات السياسية. ومع ذلك، وعلى الرغم من مختلف التدابير المتخذة، لا يزال نقص تمثيل تنوع الشعب الأفغاني، عرقيا واجتماعيا، في المشهد السياسي قائما. ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل جدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم يُحرَز تقدم في إشراك المرأة في هياكل الحكم. وتعليم الفتيات وحصولهن على التعليم الثانوي أمران حاسمان، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الدفاع عنهن بجرأة. وأفغانستان طرف في اتفاقية حقوق الطفل، التي تعترف بحق كل طفل في التعليم بغض النظر عن نوع الجنس. ويتعين على سلطات الأمر الواقع في البلد أن تكفل احترام الحق في التعليم بالسماح للفتيات بالالتحاق بالمدارس على جميع المستويات. فمن غير المقبول أن تكبر أجيال من الفتيان والفتيات الأفغان الشباب الذين هم كبار المستقبل وهم يعتقدون أن تهميش المرأة في المجتمع أمر طبيعي.

فيجب علينا أن نواصل جهودنا لدعم قدرة المرأة الأفغانية على الصمود وإقناع طالبان بأن تهميش النساء والفتيات، اللائي يشكلن نصف سكان أفغانستان، يحرم البلد من جهات فاعلة اقتصادية هامة قادرة على الاضطلاع بدور رئيسي في نمو البلد، الذي يمر بأزمة. وفي الوقت نفسه، يمنع ذلك التهميش السكان ككل من الاحتشاد لدعم تنمية أفغانستان واستقرارها. وينبغي للمجلس أن يكون مركزا لدعم وحشد قدرة النساء – اللاتي يعانين في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار – على الصمود. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الأفغانية والدولية لتعزيز حقوق المرأة وإدماجها في المجتمع.

إن الحالة الأمنية على الأرض في أفغانستان هشة. ويساورنا القلق بشأن الانتهاكات الأمنية المتعلقة بالمعارضة المسلحة والهجمات التي يشنها تنظيم داعش – خراسان. إن الهجوم الذي وقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على فندق في كابول في إحدى المناطق التجارية الرئيسية في العاصمة، والذي أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين، أمر غير مقبول. ونحن ندين ذلك الهجوم وندعو سلطات

الأمر الواقع إلى تكثيف جهودها لمكافحة الإرهاب والوفاء بالتزامها بحماية السكان. ويزيد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلى جانب الاشتباكات المتكررة بين المعارضة وقوات الأمن ووجود قوات أجنبية على الأراضي الأفغانية واستمرار التوترات الحدودية، من تقلب الحالة في الميدان. وعلاوة على ذلك، لا يزال السكان المدنيون يعانون من العواقب المميتة لاستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وسيكون التعاون المستمر من جانب جيران أفغانستان حيويا للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار وللحيلولة دون زيادة تدهور الحالة في المنطقة. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد المتفجرة وتكديسها وتحويلها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، على الرغم من الدرجة التي استقر عليها الوضع، فإن معظم العوامل التي أثرت سلبا على الاقتصاد منذ آب/أغسطس ٢٠٢١ لا تزال قائمة، بما في ذلك الانخفاض الحاد في المساعدات الإنمائية والصعوبات المتعلقة بالعمليات المالية الدولية وتأثيرها على القطاع المصرفي. وقد أسهم تجميد الأصول الأفغانية في خلق أزمة مالية كبيرة تؤثر على السكان. وإلى جانب انعدام ثقة الجهات المانحة والمؤسسات المصرفية، تزيد الجزاءات من هشاشة الحالة بالنسبة للسكان. وندعو الجهات المانحة إلى مواصلة عملها المتعدد الأبعاد لدعم انتعاش الاقتصاد الأفغاني. ويظل الصندوق الاستئماني الخاص من أجل أفغانستان، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منصة تمويل مهمة لإطار الأمم المتحدة للمشاركة خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان لعام ٢٠٢٢.

إن الحالة الإنسانية المثيرة للقلق في أفغانستان ناتجة عن الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن تغير المناخ، الذي يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الأخرى. والافتقار إلى الإمدادات الأساسية والأدوية والمرتبات العادية للعاملين في مجال الرعاية الصحية يجعل مهمة العاملين في المجال الإنساني صعبة. وفي الوقت نفسه، لا يزال يتواصل الجفاف وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن غير المحتمل أن تؤدي التهديدات وأعمال التخويف التي تقوم بها السلطات المحلية ضد العاملين في مجال العمل الإنساني، مثل فرض القيود على حريتهم في التنقل، إلى تهدئة الحالة على الأرض. وندين العقبات المتعددة التي تحول دون الحصول على المعونة ومضايقة العاملين في مجال العمل الإنساني.

وفي الختام، نكرر التأكيد على ضرورة الحوار فيما بين القوى الأفغانية. ولا يمكن بناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة بدون النساء، فضلا عن جميع قطاعات المجتمع الأخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على التزامه في أفغانستان دعما للتطلعات المشروعة للشعب الأفغاني في الأمن والكرامة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونبايفا، ووكيل الأمين العام غريفيث، وأشكركم، السيدة الرئيسة، بصفتكم رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على الإحاطات التي قدمت إلينا. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة سراج.

تمر أفغانستان حاليا بمرحلة حرجة في بناء الدولة. وما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق السلام والتنمية. وينبغي ألا يُنسى الشعب الأفغاني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكبر لتقديم المزيد من الدعم والمساعدة. وفي ضوء الحالة الراهنة، أود أن أثير أربع نقاط.

أولا، يجب علينا أن نكافح الإرهاب بحزم وأن نمنع عودة القوى الإرهابية. فقد أدت سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان إلى خسائر فادحة وبشرت بخطر إرهاب متزايد. ويساور الصين، بوصفها جارة لأفغانستان، قلق بالغ إزاء ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على وحدته وتعاونه وأن يتخلى عن المعايير المزدوجة والتسييس وأن يساعد أفغانستان على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مكافحة فعالة، بينما يعمل على منع أفغانستان من أن تصبح مرة أخرى مركزا لمنظمات إرهابية مثل تنظيم داعش والقاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية. ونحث طالبان الأفغانية على الابتعاد

عن جميع القوى الإرهابية واتخاذ تدابير حازمة وقوية لضمان سلامة الأفغان والدبلوماسيين الأجانب والمواطنين الأجانب في أفغانستان. لقد تركت القوات الأجنبية كميات كبيرة من الأسلحة وراءها بعد انسحابها. وبالنظر إلى تهديد الإرهاب الحالي، ينبغي الحفاظ على مستوى عال من اليقظة لضمان عدم انتشار تلك الأسلحة. ونرحب بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع في أفغانستان لتعزيز تحكمها في الأسلحة والذخيرة. ونأمل أن تكثف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اتصالاتها وتعاونها مع أفغانستان وأن تعزز الدعم لبناء القدرات الأفغانية.

ثانيا، ينبغي لنا أن نزيد الموارد لمساعدة الأفغان على التعامل مع الصعوبات المتعلقة بقدرتهم على كسب لقمة العيش. ويقر تقرير الأمين العام (S/2022/916) بأن ٢٨,٣ مليون أفغاني سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في العام المقبل، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤ ملايين عن العام السابق. ويوضح القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان لا تنتهك جزاءات مجلس الأمن، وبالتالي ينبغي أن تبدد مخاوف وشكوك وكالات العمل الإنساني. بيد أن القرار ليس علاجا شافيا. فلا يمكنه أن يتصدى بشكل أساسي للتحديات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، ولن يمكنه ذلك.

والمساعدات الدولية التي تلقتها أفغانستان لعام ٢٠٢٢ حتى الآن أقل بكثير مما كانت عليه قبل آب/أغسطس ٢٠٢١. وكان الانخفاض الكبير في معونة المانحين المقدمة من البلدان متقدمة النمو، التي أدت إلى نقص في الموارد الإنسانية، عاملا هاما أسهم في المأزق الحالي لأفغانستان. وفي غضون ذلك، تظل العقبات الناجمة عن العقوبات الانفرادية التي تعترض المساعدة الإنسانية بَيِّنة، على الرغم من اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١).]ويؤسفنا أن نرى أن الأصول الأفغانية المجمدة في الخارج لم تتم إعادتها إلى أيدي الأفغان. وبدلا من ذلك، تم نقلها من حساب ليس لديهم سيطرة عليه إلى حساب آخر ليس لديهم سيطرة عليه، ويجري تقديم الأعذار لتأخير إعادتها.

ثالثا، ينبغي اتخاذ تدابير متكاملة لدعم التنمية السليمة لأفغانستان. وينبغي معالجة المشاكل المتشابكة التي تواجه أفغانستان من جذورها. ويتعين ضمان حقوق ومصالح النساء والفتيات الأفغانيات في التعليم والعمالة. ونتوقع من سلطات الطالبان أن تبذل جهودا أكبر في الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي، التي تشمل حتما كفالة الاستقرار العام والتنمية والتقدم بشكل تدريجي في أفغانستان.

في العام الماضي، عملت الإدارة الأفغانية المؤقتة بنشاط لتحقيق استقرار الاقتصاد، وزيادة إيراداتها الضريبية باطراد، والانخراط في التعاون الاقتصادي والتجاري وبذل الجهود للتواصل مع بلدان المنطقة. وينبغي تشجيع التقدم المحرز في هذه المجالات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد أفغانستان على استعادة سوقها المحلية، والقضاء تماما على الأسباب الجذرية لعدم استقرارها، والشروع في السير على طريق السلام والتنمية الدائمين. ونتوقع من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بذل المزيد من الجهود واستكشاف المزيد من الجهود في ذلك الصدد ونشجعها على ذلك، بغية تهيئة ظروف أفضل لتنمية أفغانستان.

رابعا، ينبغي أن نحافظ على الحوار والمشاركة وأن نقدم إرشادا متأنيا. ولا يمكننا تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة، وممارسة تأثير إيجابي، وتعزيز التنمية السلمية في أفغانستان على نحو أفضل إلا من خلال التعامل مع الإدارة الأفغانية المؤقتة بطريقة عملية. وكما قال الأمين العام في تقريره، "يجب على جميع الأطراف أن تتوقف عن إلقاء اللوم على بعضها وأن تنحي جانبا مواقفها المتصلبة، وأن تنخرط، باحترام وصبر وواقعية، في العمل على جدول أعمال يكون مستقبل الأفغان محوره." (S/2022/916، الفقرة ٨٤)

وفي الحالة الراهنة، ينبغي لمجلس الأمن أن يفكر بجدية في آلية الجزاءات المفروضة على الطالبان وأن يحول دون أن يكون لها أثر سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. إن الاستثناءات من حظر السفر أداة ضرورية للمشاركة. ولا ينبغي لها أن تصبح ورقة مساومة في المفاوضات. ومما يؤسف له أن المجلس

لم يتوصل إلى توافق في الآراء في أيلول/سبتمبر بشأن تمديد تلك الاستثناءات. وتبين الوقائع أن إنهاء الاستثناءات من حظر السفر لم يؤدِ إلا إلى وضع المزيد من العقبات أمام الحوار والمشاركة. إذ لم يكن ذلك قرارا حصيفا.

ولفترة طويلة، بذل جيران أفغانستان والبلدان المحيطة بها جهودا هائلة لدعم عملية السلام الأفغانية. وفي العام الماضي، قدمت الصين لأفغانستان ٣٠٠ مليون يوان كمساعدات طارئة وعملت بنشاط على تقديم مليار يوان في صورة مساعدات ثنائية. ووسعنا نطاق تعاوننا الاقتصادي والتجاري مع أفغانستان، وفتحنا ممرا جويا لصادرات الصنوبر الأفغاني إلى الصين، وأعفينا الواردات من الرسوم الجمركية لـ ٩٨ في المائة من المنتجات القادمة من أفغانستان، ووفرنا الرعاية والمساعدة المستمرتين للأفغان من خلال إجراءات ملموسة. وتؤيد الصين الدور المهم الذي تؤديه الأمم المتحدة في مساعدة الأفغان في جهودهم الرامية إلى السلام وإعادة البناء. وتود الصين أن تعمل مع المجتمع الدولي، وأن تسهم بقدر أكبر في السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، أشكر الممثلة الخاصة السيدة روزا على إحاطتِها ونؤكد على دعم دولة الإمارات لجهودِها. والشُكر موصول لوكيل الأمين العام السيد غريفيث والسفيرة كمبوج على إحاطتيهما؛ وكذلك للسيدة محبوبة سراج على مداخلتها المؤثرة والتي تعكس واقع الأوضاع الصعبة في أفغانستان، وما يعانيه الشعب الأفغاني، خاصة النساء والفتيات، مقدرين مشاركتك معنا اليوم.

تأتي الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم لتؤكد على قراءتنا حول مسار الأوضاع في أفغانستان خلال الأشهر الماضية. ويُؤسفنا أن العام الجديد لا يحمل في طياتِه آمالاً واعدة للشعب الأفغاني. فقد سجلت أفغانستان أحد أعلى مُعدلات انعدام الأمن الغذائي، ويحتاج ثُلثيّ سُكانِها إلى تلقي المساعدات الإنسانية. كما تزداد أوضاع النساء والفتيات سوءاً مع فرض مَوجة جديدة من القيود على ارتيادهِن الأماكن العامة كالحدائق وغيرها، الأمر الذي يتطلب من المجلس أن يستجيب لهذه المعُطيات بشكلٍ حازم.

ويضاف إلى هذا كُلِه، تدهور الأوضاع الأمنية التي تَكشِف الستار عما تُواجِهُه طالبان من تحدياتٍ في مكافحة الأنشطة الإرهابية، مثلما شهِدنا في سياق الهجمات الأخيرة، ومنها على سفارة باكستان في كابول، التي أدانتها دولة الإمارات. وسنواصل شَجب جميع أشكال العنف والإرهاب التي تُزعزِع أمن واستقرار البلد.

وفي معرَض ما ذَكرتُه عن هذه الأوضاع، أود أن أُركز في بياني اليوم على بعض المجالات التي يُمكن للمجلس من خلالها اتباع نهجٍ إستراتيجي في حال تمكنّا بالفعل من العمل معاً على تحقيق ذلك.

أولاً، وفي ظِل المستجدات الأخيرة وعدم استجابة سُلطات الأمر الواقع لدعوات المجلس، قد يَميل المجتمع الدولي إلى وقف تعامُلِه مع السلطات ومضاعفة محاولات عزلِهم. إلا أننا لا زلنا نؤمن بأنه لا يوجد بديل عن الحوار، ويتماشى ذلك مع دعواتِنا المستمرة إلى الانخراط المدروس مع سلطات الأمر الواقع. فالعُزلة لن تؤدي إلاّ لِتعنُت المواقف ودفع طالبان نحو اتخاذ مواقفٍ أكثر تطرفاً.

ثانياً، يجب أن نُركز على المجالات التي تثمر نتائج ملموسة. فالمؤتمر الدولي الذي عُقد في بالي مؤخراً حول تعليم المرأة الأفغانية يعد مثالاً على سعي الجهات الدولية لإيجاد سُبل يمكن من خلالها إحداث تغيير حقيقيّ. ونُرحب في هذا الصدد بتشغيل الصندوق الأفغاني المعُلن عنه في أيلول/سبتمبر الماضي ونتطلع إلى مساهمتِه في تحقيق الاستقرار للاقتصاد بما يعود بالنفع على الشعب الأفغاني.

ثالثاً، سَيُشكِل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فرصةً للمجتمع الدولي للتكلم بصوتٍ واحد وتوجيه رسالة واضحة وحازمة إلى الجهات الفاعلة في أفغانستان. فرغم الظروف الاستثنائية، تمكنت البعثة من تحقيق نتائجٍ على الأرض شملَت مُختلف المجالات في ولايتها سواء الإنسانية أو السياسية أو الاقتصادية. ولهذا، نأمل أن يتمكن المجلس من النظر إلى تجديد ولاية البعثة كفرصةٍ لاستعراض مواطِن القوة والضعف التي تَعتريّ الولاية، وتقييم احتياجات البعثة، مع ضرورة أن يتجنب المجلس خلق انقسامات لا مبرر لها حول أولويات عمل البعثة.

وأخيراً، تعد أفغانستان مثالاً على كيفية تأثير تغير المناخ سلباً على الأوضاع في البلد، بل إمكانية أن يشكل ذلك مصدراً لانعدام الأمن. وكما سمعِنا خلال الاجتماع الذي عُقد بصيغة آريا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تعد أفغانستان البلد السادس الأكثر عرضةً للخطر في العالم بسبب تغير المناخ. ولهذا، نرى أن التفويض الممنوح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لرصد الآثار السلبية للجفاف والإبلاغ عنها، سيُتيح للجهات الإنسانية مواءمة استجابتها لتمكين المجتمعات الأفغانية من الصمود في وجه هذه التداعيات. وسيسُرنا بالتأكيد الاستماع إلى إحاطة حول تقييم البعثة لتداعيات تغيُّر المناخ، وكيف يمكن للأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المجلس، تقديم الدعم والاستجابة لهذه التحديات في أفغانستان بشكلٍ أفضل.

وفي الختام، لا يجب الاستسلام لفكرة أن العام الجديد سيكون عاماً صعباً. إذ يجب علينا في مجلس الأمن أن نكون على استعداد تام للنظر في جميع السُبل الممكنة لمساعدة الشعب الأفغاني والتخفيف من محنتِه. ففي النهاية، نتشارك جميعاً رؤية واحدة وهي أن تصبح أفغانستان دولةً مستقرة وشاملة ومكتفية ذاتياً، ويضطلع فيها الرجال والنساء، على حد سواء، بأدوار منتجة في مجتمعاتهم. ولذلك، نتطلع لمواصلة العمل معكم جميعاً العام المقبل لتحقيق هذه الرؤية.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر البرازيل جميع مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات مستكملة قيمة عن الحالة في أفغانستان وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبالمثل، نعرب عن تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على الإحاطة التي قدمتموها بصفتكم رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وأود أيضا أن أرحب بالوفد الأفغاني وأن أشكر أعضاءه على إثراء مناقشة اليوم بحضورهم وآرائهم.

ما لم تطرأ أي أحداث غير متوقعة، فإن هذا سيكون آخر اجتماع لنا بشأن موضوع أفغانستان في عام ٢٠٢٢. وطوال العام، حضرنا العديد من جلسات الإحاطة والمشاورات والاجتماعات بصيغة آريا والاجتماعات على مستوى الخبراء وتلقينا معلومات وفيرة عن الحالة في الميدان. وقيل الكثير وطُرح العديد من الأفكار. وفي خضم كل شيء آخر، يبقى عنصر واحد ثابتا: محنة الأفغان وقوتهم اللافتة وصمودهم وهم يواجهون أزمات متعددة في جميع قطاعات المجتمع.

وبعد ١٥ شهرا من استيلاء طالبان على السلطة، تشير التقديرات إلى أن النشاط الاقتصادي قد انكمش بنحو ٣٠ في المائة وانهار النظام المصرفي، في حين ارتفعت مستويات البطالة والتضخم. ودفعت السياسات التمييزية النساء والفتيات إلى الخروج من الحياة العامة. ومع انهيار الخدمات الأساسية وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، سقط السكان في براثن الفقر وأصبحوا يعتمدون أكثر فأكثر على المساعدة الإنسانية، التي تواجه بالفعل ما يكفي من القضايا الخاصة بها، من نقص التمويل إلى القيود من جميع الأنواع على عمل العاملين الميدانيين. وفي الوقت نفسه، يواجه البلد العديد من الهجمات الإرهابية والعديد من المشاكل المرتبطة بالاتجار في المخدرات بعد الارتفاع الحاد في أسعار الأفيون.

وبينما نستعد للمهمة التي تنتظر مجلس الأمن في عام ٢٠٢٣، ندعو زملاءنا أعضاء المجلس إلى تقييم جهودنا المنسقة وتجديد عزمنا المشترك على دعم الاستقرار والازدهار لجميع الأفغان. وبناء على المعلومات التي تلقيناها منذ آب/أغسطس ٢٠٢١ وعلى نصيحة قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن فرض المزيد من العزلة على سلطة الأمر الواقع لن يسفر عن نتائج إيجابية. لذلك، من المهم إبقاء القنوات مفتوحة والانخراط بشكل بناء مع قادة الأمر الواقع، حتى في غياب الاعتراف الرسمي. ويجب أن نواصل الإصرار على مزيد من الشمول وعلى حقوق وحريات النساء والفتيات. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في إعادة تقييم حظر السفر المعمول به. فعلى الرغم من ضرورة الحظر، فإنه ينبغي ألا يضعف قدرة قادة الأمر الواقع الأفغان على التواصل مع نظرائهم الإقليميين والمجتمع الدولي الأوسع.

وهناك حاجة إلى حلول مبتكرة لمعالجة الضرورة الملحة لإعادة بناء النظام المصرفي في أفغانستان والتغلب على أزمة السيولة الحادة

كشرط لتحفيز الانتعاش المستدام والنمو المحلي. وهذا يقودنا إلى ضرورة إعادة تقييم حالة الأصول الأفغانية المودعة في الخارج. فلم تكن التدابير المتخذة حتى الآن كافية، وينبغي أن نستكشف سبلا مبتكرة لحل المسألة بطريقة تحقق مصالح الشعب الأفغاني.

ونستمد الإلهام من قدرة الشعب الأفغاني غير العادية على الصمود خلال هذه الأوقات العصيبة ونأمل أن نتمكن من البناء على استجابتنا في العام المقبل.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. ونشكر السيدة سراج على إحاطتها الواقعية جدا بشأن الحالة العامة في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينتبه إلى تحذيرها من التهديد المتزايد للإرهاب النابع من الأراضي الأفغانية. وتود الولايات المتحدة أيضا أن تشكر فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عمله المستمر والتزامه الدؤوب بتنفيذ ولاية مجلس الأمن دعما للشعب الأفغاني والسلام والأمن الدوليين في ظل ظروف صعبة.

كما نعلم جميعا، فإن الواقع في الميدان بعد مرور أكثر من عام على استيلاء طالبان على السلطة مروع. فقد فرضت طالبان قيودا على تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقهن في التعليم والتنقل والتجمع السلمي، فضلا عن حقهن في العمل. وأُغلقت العديد من وسائل الإعلام المستقلة أو أُخضعت لرقابة شديدة. وكثيرا ما يتعرض أولئك الذين يتجرأون على انتقاد طالبان للاحتجاز أو ما هو أسوأ. وقد تسببت أعمال طالبان في استمرار تدهور الاقتصاد، فيما تتزايد الاحتياجات الإنسانية الهائلة بالفعل في أفغانستان.

وليست النساء والفتيات وحدهن المتضررات. فقد اطلعنا على تقارير تفيد بأن طالبان أمرت القضاة بفرض التفسير المتشدد للشريعة، الذي يشمل تنفيذ عمليات الإعدام وبتر الأطراف والجلد على الملأ. وتشكل هذه العقوبات إهانة لكرامة جميع الأفغان وحقوقهم الإنسانية. ولا يزال العديد من الأفغان يرفضون هذه الأعمال التي تقوم بها طالبان. ومع تزايد تبني طالبان لممارساتها القديمة، فإنها تبتعد أكثر عن التطبيع مع المجتمع الدولي والحصول على الاعتراف الذي تريده.

ولا نزال ممتنين على جهود بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان داخل البلد، بما في ذلك عملها لتعزيز الحوار على المستويات دون الوطنية وحثها لجميع أصحاب المصلحة على احترام حقوق الإنسان. ونعتقد أن البعثة في وضع جيد يمكنها من جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين المحلي والوطني، بما في ذلك النساء وجماعات المجتمع المدني، بطرق تعزز الحوار الهادف مع طالبان بشأن طائفة من المسائل الهامة.

وما فتئت الولايات المتحدة تعي، بوصفها الجهة المانحة الإنسانية الرئيسية في العالم، الأهمية المحورية للمساعدات الإنسانية لمساعدة الأفغان على التعافي من أزمة اقتصادية خانقة وعقود من النزاع والكوارث الطبيعية المتكررة. وقد قدمنا أكثر من ١,١ بليون دولار من المساعدات الإنسانية منذ آب/أغسطس ٢٠٢١ وسنواصل تلبية احتياجات الأفغان الضعفاء في أفغانستان وأولئك الذين فروا إلى البلدان المجاورة. وقد كانت معونتنا الإنسانية، وستظل، غير مشروطة ومحايدة ومتسقة مع المبادئ الإنسانية.

ونحن فخورون بتأييدنا للقرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي يبقي على الجزاءات المفروضة على الجهات الفاعلة الآثمة فيما يمكن المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان. ونلاحظ أيضا أن هذا القرار يُبقي على آلية إشراف للحد من تحويل المساعدة إلى الأفراد الخاضعين للجزاءات.

وما زلنا ثابتين في مساءلة حركة طالبان عن التزاماتها تجاه الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. ونتوقع من طالبان أن تفي بالتزاماتها بشأن مكافحة الإرهاب وفقا لاتفاق الدوحة. كما نتوقع من طالبان أن تسمح بالمرور الآمن وحرية التنقل وأن تبذل جهودا لبناء نظام شامل للجميع يمنح أبناء الشعب صوتا في مستقبلهم السياسي وأن تتحمل مسؤولية الجهود الرامية إلى دعم الاستقرار الاقتصادي.

ومن دون إجراء حوار سياسي وطني جاد بين الأفغان بشأن مستقبل بلدهم، يمكننا أن نشهد عودة النزاع إلى الظهور. ونسمع بانتظام من الأفغان أنهم لا يريدون أن يروا عودة إلى النزاع. ونرى أيضا أن هناك حوارا نشطا جاريا بين الأفغان داخل البلد وعلى المستويات دون الوطنية وفي الشتات. وتدعم الولايات المتحدة هذه الجهود التي يقودها الأفغان من أجل إجراء حوار سياسي.

لقد أكدت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا أن الشرعية والدعم اللذين تطلبهما طالبان من المجتمع الدولي يبدآن بالشرعية التي تكتسبها من الشعب الأفغاني من خلال أعمالها. وسنواصل العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الشعب الأفغاني الآن وفي المستقبل.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روزا أوتونباييفا ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيدة محبوبة سراج على إحاطاتهم.

كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الإحاطة التي قدمتموها بصفتكم رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وأشيد بقيادة الهند العملية لهذه اللجنة خلال العامين الماضيين.

لا تزال الحالة في أفغانستان تبعث على القلق. ونشهد اتجاها مقلقا مستمرا يتمثل في الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان"، فضلا عن الاشتباكات المتكررة مع قوات المعارضة واستمرار وجود الجماعات الإرهابية الأجنبية، مما يزيد من سوء الوضع الأمني. لا تزال أفغانستان ملاذا للجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة الذي تسبب فروعه مثل حركة الشباب في ترويع ملايين المدنيين في القرن الأفريقي واستمرار معاناتهم لعدة سنوات. في ذلك الصدد، فإن للكيفية التي يستجيب بها العالم للحالة في أفغانستان تأثيرا مباشرا على أمننا في منطقة القرن الأفريقي. ومن المهم أن تفهم حركة طالبان أن جزءا مما يجب عليهم القيام به إن كانوا يتوقعون الحصول على اعتراف دولي يتمثل في كفالة تحقيق السلام والأمن المستدامين في أفغانستان، فضلا عن ضمان عدم السماح بأن تكون أراضي أفغانستان ملاذا لأي جماعات إرهابية. لذلك يجب عليها أن تقطع صلاتها مع هذه المنظمات وأن تتخذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب.

على مدى الـ ١٦ شهرا الماضية كثف مجلس الأمن والمجتمع الدولي جهودهما لدعم شعب أفغانستان، بما في ذلك من خلال القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) الذي فرض المجلس بموجبه إعفاءات للوكالات الإنسانية لتمكينها من تقديم المساعدة والعمل وفقا للجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة. لكن وبالرغم من الجهود المتضافرة ما تزال الإحصاءات ترسم صورة قاتمة عن عام ٢٠٢٣، إذ سيحتاج ما لا يقل عن ٢٨ مليون أفغاني من بينهم ١٢,٧ مليون طفل إلى مساعدات إنسانية في وقت لم تموّل فيه بعد خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ إلا بنسبة تزيد قليلا عن ٥٠ في المائة. ونلاحظ أيضا أن متطلبات عام ٢٠٢٣ البالغة ٤,٦ مليار دولار لم يتم الوفاء بها إلى حد كبير، كما ذكر وكيل الأمين العام غريفيث. وندعو جميع الشركاء إلى زيادة مساعداتهم، خاصة خلال فصل الشتاء الذي يتسم عادة بزيادة الاحتياجات الإنسانية.

وبالنظر إلى أن خطة الاستجابة الدولية تتطلب ٥١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، يجب أن تعمل العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في أفغانستان وأماكن أخرى بطرق أكثر فعالية في بيئة صعبة مثل هذه.

كما تقتضي زيادة الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي النظر في اتباع نُهج عملية في مجال العمل الإنساني. ويتعين علينا اعتماد نهج ترابطي يقوم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الاستجابة للأزمات الإنسانية والإنمائية في أفغانستان. ونشيد ببرامج مثل نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائم على المناطق لمبادرات الطوارئ الإنمائية وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم لها، لا سيما وأنه يسعى إلى توفير حلول على مستوى المجتمعات المحلية لاستكمال التدخلات الإنسانية العاجلة، فضلا عن برنامج التنمية البديلة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذي تمكن من الوصول إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ مزارع في مبادرة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش.

إن من المؤسف أن تظل إدارة الأصول الأفغانية المجمدة موضع خلاف بينما لا يزال الشعب يواجه المصاعب الاقتصادية. ونحث أصحاب المصلحة المعنيين على تحديد آليات وأطر مناسبة ومقبولة بصورة متبادلة للسماح بضخ تلك الأموال في الاقتصاد المنكوب.

كما أن من المؤسف أن الفتيات الأفغانيات ما زلن ممنوعات من الالتحاق بالمدارس الثانوية بينما تحرم النساء من فرص العمل والمساهمة الحقيقية في تنمية بلدهن بالرغم من النداءات المستمرة من مجلس الأمن، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين. ويجب وقف الاتجاه المثير للقلق الذي تستخدم فيه السلطات نظام المحرم وسيلة منظمة للتمييز ضد المرأة. ونرى أن هذه الممارسة تضرب بجذورها في حالات نزاع أخرى مثل اليمن، ويمكن أن تنتشر أكثر إلى أفريقيا وخارجها إذا لم توقف بسرعة. وإذ نشيد بقدرة المرأة الأفغانية على الصمود، فإننا نشاطر الآخرين دعوة طالبان إلى وقف ممارساتها الرجعية هذه. ويجب عليها أن تحترم حق الفتيات في التعليم وأن تعمم دور المرأة في الاقتصاد بالتخلي عن حرمانها من فرص العمل. هناك أيضا ضرورة إلى وضع نظام سياسي وحوكمة شاملة يتسمان بالمشاركة الهادفة لطيف واسع من المجتمع الأفغاني، بمن فيه النساء والأقليات.

وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة بشأن أفغانستان التي ستشارك فيها كينيا بصفتها عضوا منتخبا في المجلس لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، فإننا نشيد بالأمانة العامة والممثلة الخاصة للأمين العام وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني، لجهودهم في البحث عن حلول للتحديات التي يواجهها شعب أفغانستان. وسنواصل متابعة عملهم عن كثب، مدركين أن لبناء أفغانستان بلدا سلميا وآمنا عائدات سلام عبر إقليمية.

أؤكد مجددا تضامن كينيا مع شعب أفغانستان. ونظل على استعداد لدعم جميع المساعي الرامية إلى كفالة سلامته وأمنه ورفاهه.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا ووكيل الأمين العام غريفيث على معلوماتهما المستكملة والمفصلة. إن من المفيد دائما الاستماع إلى أصوات المجتمع المدني في مجلس الأمن، ونشكر السيدة سراج – بوصفها صوتا قويا للمرأة الأفغانية – على شهادتها.

في كل مرة اجتمعنا فيها لمناقشة هذه المسألة منذ آب/أغسطس ٢٠٢١ ظللنا ملزمين بسرد قصة مأساوية من الوعود التي لم يتم الوفاء بها. ولم تف طالبان حتى الآن بأي وعود قطعتها. بل ضلل قادتها المجتمع الدولي وخانوا شعب أفغانستان وخذلوه، لا سيما النساء والفتيات. ولم تلق الدعوات إلى الشمول واحترام الحقوق الأساسية آذانا صاغية حتى الآن. عوضا عن ذلك، تواصل طالبان بعزم وشكل منظم محو كل إنجاز ومكسب ديمقراطي تحققا خلال العقدين الماضيين على حساب الشعب الأفغاني، كما أوضحت السيدة سراج ذلك أيضا.

وكما سمعنا، يكاد لا وجود لأي جانب من جوانب الحياة في ذلك البلد لا يدعو إلى القلق العميق. فالفتيات ما زلن ممنوعات من الالتحاق بالمدارس الثانوية، وهو انحراف حتى من أكثر الأوقات ظلامية في البلد ويعرض الفتيات لخطر زواج الأطفال والاستغلال الاقتصادي والجنسي. كما تحرم المرأة من حقها في السلامة والحرية والإنجاز، بينما تمنع على نحو متزايد من المشاركة في الساحة العامة. ففي أفغانستان تشعر النساء بالخذلان وبأنهن قد تركن لوحدهن تحت رحمة رجال تقليديين ممدودي اللحى ومن طبعهم إعلان عدائهم للمرأة ويسعدون بفرض قواعد مهينة لها. وليس للنساء في أفغانستان مكان يلجأن إليه اليوم، ولم يعد هناك دعم أو مأوى أو هيئات مستقلة لصون حقوقهن. لذلك فإن العالم الخارجي يظل ملاذهن الأخير. كما تتعرض الأقليات للاضطهاد ولا يزال الحيز المدني مقيدا بشدة. ولا يزال الفنانون تحت التهديد ويتعرض التراث الثقافي للهجوم المستمر. إن هذا الانتكاس الشديد في الحقوق من قبل طالبان وزيادة الأعمال الانتقامية التي تستهدف المعارضين والمنتقدين، علاوة على قمعها لحرية التعبير إنما يصورالانزلاق إلى سلطوية قابضة. ولم يؤد الغياب التام لسيادة القانون وتجاهل الإطار الدستوري مع الممارسة التعسفية للسلطة دون تروٍّ إلا إلى تفاقم الوضع العام وإدامة الإفلات من العقاب.

وليس الوضع الأمني في البلد أفضل من ذلك. ولذا فإن المخاوف من استمرار الصلات مع الجماعات الإرهابية معقولة وينبغي معالجتها.

لقد شهدنا زيادة في الهجمات ضد الهزارة والمسلمين الشيعة فضلا عن أهداف أخرى من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان.

وبالرغم من التحسينات في تحصيل الإيرادات ومكافحة الفساد – ومن المثير للاهتمام معرفة كيف تعود بالفائدة للملايين المحتاجين – لا يزال الاقتصاد في حالة انهيار مستمر. وكما سمعنا من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بنظام الجزاءات المفروض بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) فإن إنتاج المخدرات وزراعة الأفيون والاتجار بها ما تزال أنشطة مستمرة. لذا فربما تكون للأزمة الإنسانية المتزايدة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ وأسعار الغذاء والطاقة على النطاق العالمي آثار إقليمية غير مباشرة.

نعرب عن دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهودها لتنفيذ ولايتها في هذه البيئة بالغة الصعوبة. ونشجع بقوة موظفي البعثة على ألا تثبط عزيمتهم بسبب الصعوبات، وأن يضعوا في اعتبارهم دائما أنهم قادرون على إنجاز عملهم مهما قل عددهم لأنهم يجسدون الأمل والتشجيع في نظر مواطني أفغانستان. ويجب أن تلح البعثة على السلطات أن تحترم احتراما كاملا الالتزامات الناشئة عن المعاهدات التي أصبحت أفغانستان طرفا فيها. وينبغي أن يكون الحكومة الشاملة واحترام حقوق الإنسان والكفاح الحقيقي ضد الإرهاب بمثابة خط أحمر في أي تفاعل مع طالبان.

عليه، فإن حكم طالبان الوحشي والكاره للنساء لا يعبّر عن دين الأفغان ولا ثقافتهم ولا قيمهم. بل إن هؤلاء الحكام قساة القلوب هم من يشوهون أفغانستان بتحويلها إلى طالبانستان، ما يجعلها نظاما للفصل العنصري بين الجنسين.

لا يمكننا أن نستسلم. ولا يمكننا أن نترك شعب أفغانستان لمثل هذا البؤس. ولا يمكننا التفكير في كيفية حرمان ٣٨ مليون شخص من حقوقهم وحرمانهم من مستقبلهم.

تسعى طالبان للحصول على الاعتراف بها؛ وهم لا يخفون ذلك. ويجب أن يكسبوه من خلال تمثيل الشعب، كل الشعب، لا أنفسهم وحسب. وهذا هو السبب في أن عمل البعثة حاسم، ويلزم استعراضه وتكييفه باستمرار، حسب الاقتضاء.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السفيرة كمبوج على إحاطتها التي قدمتها بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). كما أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. وأشكر السيدة سراج على حديثها عن واقع الحياة في ظل طالبان بالنسبة للشعب الأفغاني، وهو واقع مريع حقاً للكثيرين، كما تشهد على ذلك السيدة السراج.

واليوم هو الفرصة الأخيرة في فترة عضوية أيرلندا الحالية في مجلس الأمن لتناول الحالة في أفغانستان – وهي حالة تدهورت تدهوراً خطيراً خلال العامين الماضيين، بما يتجاوز ما كنا نتخيله أو نخشاه. ولكن يجب أن نعترف بأنها انحدرت كما حذر منها الشعب الأفغاني تماماً.

لقد انتقل المجلس من دعوات وجهت قبل عامين لإجراء حوار شامل سعياً إلى تحقيق السلام إلى دعوات وجهت الآن لإنهاء إساءة معاملة الشعب الأفغاني وقمعه. وتحذيرات النساء الأفغانيات بأن محادثات السلام ستفشل من دون مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة قد استعيض عنها بمطالبة طالبان بالكف عن الاضطهاد والطمس والعنف الذي يرتكب ضد النساء والفتيات الأفغانيات، و"الطمس" – كلمة استخدمتها السيدة سراج بشكل مؤثر، كما استخدمت كلمة "محرم" أيضاً. لقد حرمت الفتيات من الحق في الحصول على التعليم لفترة ٤٣٥ يوماً. وقد تصاعدت شواغل المجتمع الدولي بشأن حماية المدنيين الأفغان إلى مناشدات لحركة طالبان لمنع المزيد من المعاناة والتجويع والقهر لشعب على حافة الهاوية.

إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين. إلا أنه لا يوجد سلام في أفغانستان – لا للشعب الأفغاني ولا للعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة. كما لا يوجد سلام وأمن في المنطقة بوجود الإرهاب العابر للحدود

وانتشار الأسلحة والاتجار بالمخدرات. إننا نفشل في الاضطلاع بتلك المسؤولية. إننا نفشل في مساءلة طالبان بشكل حقيقي وكامل. وإننا نفشل في دعم حقوق الشعب الأفغاني وكرامته.

ومرة أخرى، يجتمع المجلس للاستماع إلى الانتهاكات المتزايدة التي ترتكبها حركة طالبان ضد الشعب الأفغاني – المراقبة والاعتقال التعسفي والاحتجاز والهجمات المستهدفة ضد المدنيين الأفغان، ولا سيما الهزارة والأقليات الدينية الأخرى، والمدافعين عن حقوق الإنسان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فضلاً عن العودة البغيضة لممارسات الجَلد العلني والإعدام العلني.

وبينما تعزز طالبان سيطرتها من خلال سوء المعاملة والعنف، تقع على عاتق المجلس مسؤولية تحديد تلك الأعمال واستنكارها. وتدين أيرلندا تلك الانتهاكات بأشد العبارات، وندعو طالبان إلى وضع حد لطغيانها ضد شعبها، الشعب الأفغاني.

تحدث هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان على خلفية الوضع الإنساني القاتم والمروع الذي وصفه وكيل الأمين العام غريفيث، بما في ذلك أزمة المناخ والمجاعة. وفي حين أن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يوفر إعفاءات للمساعدة الإنسانية، ربما منع حدوث انهيار شامل في أفغانستان، لا يزال أكثر من ثلثي الشعب الأفغاني في حاجة إنسانية ماسة. وتعد مستويات انعدام الأمن الغذائي الطارئة في أفغانستان الآن من بين أعلى المعدلات في العالم. وتكرر أيرلندا دعوتها لطالبان لوضع حد لتخويف النساء العاملات في المجال الإنساني. كما ندين تماماً جميع حالات التدخل في المعونة وتحويل وجهتها. لا يوجد مبرر لمنع الدعم المنقذ للحياة والمبقي للحياة.

وتشيد أيرلندا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المدافعون الأفغان عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني الذين يدافعون عن العمل المسند إليهم وعن حقوقهم. ونحيي بصفة خاصة نساء أفغانستان الشجاعات. إن حقوقهن غير قابلة للتصرف. ولا يمكن، ولا يجب، التنازل عنها الآن مقابل وعود بالتحسن في المستقبل. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الاستجابة لنداءاتهن من أجل زيادة المشاركة في المفاوضات وعمليات الحوار، وندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد سبل للتعامل المباشر مع المرأة الأفغانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقابل شجاعة وبسالة الشعب الأفغاني بشجاعة من عندنا. ويجب على مجلس الأمن أن يستخدم الأدوات المتاحة له لدعم الشعب الأفغاني واحتياجاته وحقوقه ومساءلة طالبان عن أفعالها.

إن الأزمات الإنسانية والأمنية وأزمات حقوق الإنسان في أفغانستان واضحة بشكل لافت للنظر. وتكليفنا كمجلس واضح بنفس القدر. ويجب أن يكون ردنا كمجلس واضحاً لا لبس فيه، لا سيما فيما يتعلق بطالبان. ومن جانبنا، ستظل أيرلندا منخرطة بنشاط في هذه المسألة دعماً للشعب الأفغاني، حتى ونحن نترك المجلس.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما، ونقدر الإحاطة المتعمقة التي قدمتها السيدة محبوبة سراج.

وبما أن هذه الجلسة هي الأخيرة بشأن أفغانستان التي ستشارك فيها المكسيك كعضو منتخب لهذه الفترة، فإني أود تقييم السنتين الماضيتين.

إن أفغانستان شاهد على الهشاشة التي تتسم بها بعض عمليات بناء السلام وتوطيد السلام. فعندما انضممنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، عُلقت الآمال على مفاوضات السلام الجارية. ووضع سقوط كابل حداً للتطلعات إلى بلد أكثر شمولاً وتمثيلاً. والحالة السائدة اليوم هي حالة تدهور تام. وتشير الإيعازات التي تُعمم في كابل إلى أن من المرجح جداً أن يستمر هذا الاتجاه.

لقد كان المجتمع الدولي واضحاً في دعوته إلى تشكيل حكومة تضم ممثلين عن النساء والأقليات. ولم تنجح هذه الدعوات.

ونُسلم بالحاجة إلى التواصل مباشرة مع طالبان. إننا نؤمن بالحوار والدبلوماسية الوقائية، ونعتقد أيضاً أن هذا ينبغي أن يكون واقعياً ومتأنياً، كما يقترح الأمين العام في تقريره (S/2022/916). غير

أننا مقتنعون بأنه لا يمكن تجاهل ضياع الفرص والتطلعات لكثير من الناس مع مرور الوقت.

وقد أدى الافتقار إلى التماسك واستيعاب الجميع اللذين ميزا ممارسة طالبان للسلطة إلى زيادة المقاومة من جانب الجماعات المسلحة. وما دام المنتقدون والمعارضون يتعرضون للإقصاء والقمع، فمن غير المرجح أن يتحقق السلام والاستقرار في أفغانستان.

ونتابع بقلق القرارات الرامية إلى إصلاح النظامين القانوني والقضائي التي لا يبدو أنها تفضي إلى التقدم. ونشجب عمليات القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات التعسفية، والزواج القسري، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. والمطلوب هو نظام قضائي محايد ومستقل.

لا تزال أفغانستان مسرحاً لهجمات إرهابية على المدارس وأماكن العبادة والبعثات الدبلوماسية، من بين أماكن أخرى. وندين تلك الهجمات بأشد العبارات ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء عدم التوصل إلى نتائج في مكافحة الإرهاب. إن التعاون مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي أمر ضروري لوضع حد لهذه الآفة.

وما يثير القلق أيضاً المخاطر المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وتحويل وجهتها، فضلاً عن الذخائر والمتفجرات في أفغانستان. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها الهام بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل المعقدة والحساسة.

ومن المؤسف أن العنف الجنساني أصبح واضحا على نحو متزايد في العديد من الحالات التي ينظر فيها المجلس. لكن ما من حالة أفدح مما يقع في أفغانستان. فقرارات طالبان تقيد حقوق النساء والفتيات وتهدف إلى محوهن من الحياة العامة. وتؤكد المكسيك من جديد أن حملة إخضاع المرأة واستعبادها أمر غير مقبول. لذلك، سنواصل الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات، مع إعطاء الأولوية لحقهن في التعليم.

وكما سمعنا، تواجه أفغانستان أزمة إنسانية غير مسبوقة. فقد ازداد عدد المحتاجين إلى المساعدة بشكل كبير، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٣، سيتجاوز هذا العدد ٢٨ مليون شخص. وتؤكد المكسيك من جديد أنه لا يمكن أن تكون المعونة الإنسانية أقل أهمية من الاعتبارات السياسية. ويجب أن يتمكن جميع العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم النساء، من أداء عملهم بسرعة وأمان.

ونثق بأنه في آذار/مارس من العام المقبل، عندما ستُجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ستتمكن البعثة من مواصلة العمل على تعزيز حقوق الإنسان في بلد يبدو أن المؤسسات التي أنشئت لحماية هذه الحقوق فيه قد اختفت، للأسف. ويستحق الشعب الأفغاني كل دعمنا، وخاصة في استعادة كرامته.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، شأني شأن الآخرين، أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام غريفيث والممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا على إحاطتيهما. وأشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على كل ما تقوم به من عمل مستمر لدعم الشعب الأفغاني في هذه الظروف الصعبة. والشكر موصول للسيدة محبوبة سراج على عودتها لتقديم إحاطة لنا مرة أخرى.

على نحو ما سمعنا، في خضم واحد من أقسى فصول الشتاء على الإطلاق، يواجه ثلثا سكان أفغانستان الجوع الشديد. ومن المتوقع أن تكون خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام ٢٠٢٣ هي الأكبر في تاريخ الأمم المتحدة وتجسد حجم التحدي. ولا تزال المملكة المتحدة ثابتة في دعمها للشعب الأفغاني. وباعتبارنا ثاني أكبر الجهات المانحة في خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام، فقد صرفنا أكثر من ٦٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية لأفغانستان منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١. ونواصل العمل مع البنك الدولي وغيره من الجهات بشأن اتخاذ تدابير لوضع الاقتصاد الأفغاني على أساس أكثر استدامة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات. الأولوية الأولى هي المساعدة الإنسانية. فلئن كان ٩٧ في المائة من الأفغان يعيشون في

الفقر وثلثهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، فإن الأولوية هي ضمان وصول المعونة إلى المحتاجين. ولذلك، ينبغي أن تتوقف طالبان عن التدخل في عمليات الأمم المتحدة فورا، وأن تقدم على وجه الخصوص ضمانات بشأن سلامة العاملين في المجال الإنساني وإمكانية وصولهم، ولا سيما العاملات في المجال الإنساني، اللائي يقيدهن بشكل خاص، كما سمعنا، شرط وجود محرم.

و الأولوية الثانية هي حقوق الإنسان. فلا تزال طالبان مستمرة في عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الأفغاني. وعلى نحو ما سمعنا، فإن قمع حقوق الإنسان منتشر على نطاق واسع. وهناك تقارير عن جرائم الشرف وزواج الأطفال، وقد عادت عمليات الجلد والإعدام. وكما سمعنا من السيدة السراج، ففي الأشهر الأخيرة، ازدادت بحدة انتهاكات حقوق النساء والفتيات وحرياتهن، وهي بالفعل أفظع الانتهاكات في العالم. وتلك السياسات محاولة منهجية لمحو النساء والفتيات من جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعامة. وقدرت الأمم المتحدة أن استبعاد النساء من القوى العاملة يكلف الاقتصاد الأفغاني بالفعل ما يصل إلى مليار دولار. وبدون وجود نظم عدالة منصفة ونزيهة وإمكانية الحصول على التعليم، لا يمكن أن تزدهر أفغانستان أو أن تعتمد على نفسها.

أما الأولوية الثالثة فهي مكافحة الإرهاب. لقد سمعنا من رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) عن تدهور الحالة الأمنية، وأيدت السيدة السراج تلك النقطة. وقد سمعنا أن عدد الأفراد الخاضعين للجزاءات من طالبان قد ازداد. وسمعنا عن تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان وداعش. وقد عانى أعضاء المجلس من هجمات إرهابية في أفغانستان. وينبغي أن نكون واضحين في أنه بينما تفشل طالبان في الوفاء بالتزاماتها بشأن مكافحة الإرهاب، لا يمكنها أن تتوقع تخفيف الجزاءات أو اكتساب الشرعية في نظر المجتمع الدولي أو الشعب الأفغاني.

وختاما، إنها حقا حالة، كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام، محفوفة بالتحديات. ومن الواضح أن طالبان لم تف بالتزاماتها ولم تقم بتلبية احتياجات الشعب الأفغاني من أجل تحقيق السلام والرخاء والأمن. وينبغي ألا يساورنا شك في أننا بحاجة لاستجابة دولية قوية تقدم المعونة الإنسانية وتفي أيضا بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال طموحنا الجماعي لشعب أفغانستان، بعد مرور أكثر من ١٥ شهرا على استيلاء سلطات طالبان على البلد، يعاني من الإحباط بسبب ممارسات الدولة وسياساتها التي اعتمدت منذ آب/أغسطس ٢٠٢١. ونعتقد أن أفغانستان، بتاريخها المعروف كدولة عازلة قديمة في السياسة العالمية ومن أوائل الأعضاء في المنظمة، تستحق أن تتبوأ مكانها الصحيح في مجتمع الأمم.

ولذلك، نشجع الدور المستمر الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وندعم قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام روزا أوتونباييفا في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الأفغاني، بما في ذلك النساء والفتيات؛ وتوسيع نطاق الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية القائمة والجديدة؛ والعمل من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتسهيل الحوار بين المجتمعات وسلطات الأمر الواقع، لا سيما على المستوى دون الوطني، بشأن الحكم الجامع والتشاركي والمستجيب.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها اليوم. كما نشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته بشأن الحالة الإنسانية، ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، السفيرة روشيرا كامبوج، على توجيه انتباهنا إلى الآثار المستمرة لنظام الجزاءات المفروض على طالبان على الحالة في أفغانستان. ولا نزال ممتنين للسيدة محبوبة سراج على صوتها الواضح ذي الطابع الجنساني، الذي يذكرنا بأنه لا يمكن محو المرأة من تقدم أفغانستان ومستقبلها.

إن تسوية الحالة في أفغانستان تتطلب دعمنا جميعا. ولا يسعنا تجاهل الزيادة المبلغ عنها بنسبة ٢٣ في المائة في الحوادث المتصلة

بالأمن، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات ضد المسؤولين الحكوميين السابقين، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية، وتفجير الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والاغتيالات، والصدامات، وإساءة معاملة المدنيين الأبرياء.

ولكي يتمكن الشعب الأفغاني من التطلع إلى المستقبل بأي درجة من التفاؤل أو الثقة، يجب أن يعطي المجلس الأولوية للتحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه أفغانستان. وفي الواقع، ينبغي أن نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية في ذلك البلد وأن نحشد قادته والقوى الإقليمية والمجتمع الدولي لدعم العمل الدولي المتسق والمنسق من أجل عملية السلام الوطنية والتنمية الاقتصادية في البلد.

وفي ذلك الصدد، نحيط علما بنتائج مؤتمر القمة السادس للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي عقد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر في أستانا، بكازاخستان. ونرحب باقتراح رئيس أوزبكستان بتشكيل فريق دولي من المفاوضين الرفيعي المستوى للتعامل مع سلطات الأمر الواقع.

ومن المهم أن نشدد بشكل جماعي لسلطات الأمر الواقع على أنه حتى لو لم تتمكن من الوفاء على نحو مرض بالتطلعات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الأفغاني، ينبغي ألا تفاقم محنته بحرمانه من حقوقه وكرامته. ولذلك يجب تشجيعها بقوة على تحمل مسؤولياتها بتيسير سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الأفغاني، وتعزيز الحكم الشامل للجميع. ويجب تذكير الطالبان بأن النساء والفتيات الأفغانيات، شأنهن شأن جميع الأفغان، يجب معاملتهن باحترام ولياقة في جميع مناحي الحياة. وفي ذلك الصدد، نكرر النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي لحث الطالبان على احترام حق جميع الفتيات والنساء في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة والثقافية. وإننا نحث طالبان على التقيد بجميع الالتزامات والتعهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الملقاة على عاتق أفغانستان والتنفيذ الكامل لمعايير حقوق الإنسان التي انضمت إليها أفغانستان طوعا.

ونلاحظ الحالة الإنسانية المتردية في أفغانستان، التي يتوقع أن تؤثر على نحو ٢٨,٣ ملايين أفغاني، ونحث على تكثيف التمويل لمعالجة النقص من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لبقية هذا العام وما بعده. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دورها الفعال على الحفاظ على وجودها الميداني عند المستويات الحالية من أجل حماية الروابط الحيوية بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، وتهيئة الكفاءات المحلية وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية.

إن استمرار احتفاظ البنك المركزي في أفغانستان باحتياطيات مالية تبلغ ٩,٥ مليار دولار في خضم التحديات الاجتماعية والاقتصادية الحالية في أفغانستان أمر لا يمكن تبريره. بينما نلاحظ التأسيس حسن النية للصندوق الأفغاني بقيمة ٣,٥ مليار دولار للمساعدة في استقرار الاقتصاد الأفغاني، نعتقد أنه لا بد من عمل المزيد – وبسرعة – لمساعدة المجتمع الأفغاني على التعافي في أقرب وقت ممكن وإعادة بناء قدرة شعبه على الصمود.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر إدانة وفد بلدي للهجوم على سفارة الاتحاد الروسي في كابول، وكذلك محاولة اغتيال دبلوماسي باكستاني مؤخرا. إن وجود المجتمع الدولي في أفغانستان يهدف إلى مساعدة تلك الدولة المهمة على استعادة قوتها وقدراتها. وشن الهجمات على البعثات الدبلوماسية وعناصرها أمر غير مقبول. إن توفير ملاذ آمن للجماعات الإرهابية لن يفيد الطالبان ولا يمكن ولا يجب التغاضي عنه.

وأخيرا، ترغب غانا في أن ترى أفغانستان دولة مسالمة ومستقرة ومزدهرة ومسؤولة وقادرة على تلبية التطلعات الاجتماعية والاقتصادية لشعبها. ولذلك، ندعو إلى وضع حد للعنف العبثي الذي نشهده هناك، ونؤكد من جديد اعتقادنا بأن جميع الجهود التي تبذلها الطالبان ينبغي أن توجه نحو السعي إلى تحقيق سلام شامل ومستدام، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية التي تصبو إليها. والشعب الأفغاني وحده هو الذي يستطيع أن يضمن إعادة بناء بلده ورسم مسار مستقبله. ونحن على استعداد لدعمه في استعادة المسار نحو مصيره.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتُنباييفا، على تقييمها للحالة في أفغانستان، وأن نرحب بها في مجلس الأمن لأول مرة بصفتها الحالية. يكتسي دور البعثة أهمية أكبر في ظل الظروف الراهنة. كما استمعنا باهتمام إلى رئيس مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث؛ ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بشأن الطالبان، السيدة روشيرا كمبوج؛ وممثلة المجتمع المدني، السيدة محبوبة سراج. ويسرنا أن نجد بلدان المنطقة قادرة أيضا على المشاركة في مناقشة اليوم.

نأسف لأنباء اليوم عن وقوع حادث كبير في نفق سالانغ الجبلي في أفغانستان، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصا وإصابة ٣٠ آخرين، ويتواصل ورود مستجدات بشأن الضحايا. ونعرب عن خالص تعازينا للشعب الأفغاني في هذه المأساة.

وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2022/916) ونود أن نطرح النقاط التالية.

قبل عام ونصف تقريبا، وقعت أحداث مصيرية في أفغانستان غيرت مجرى التاريخ تغييرا جذريا في ذلك البلد الذي طالت معاناته. عشرون عاما من الحرب انتهت بصعود الطالبان إلى السلطة والانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية. وبدلا من أن يتمتع الشعب الأفغاني بالسلام الذي طال انتظاره، تعرض لأزمة إنسانية واقتصادية على نطاق لم يسبق له مثيل، بالإضافة إلى مشاكل وجزاءات أخرى طال أمدها. وفي الوقت نفسه، فإن النتائج المؤسفة للحملة الدولية المخزية، بما في ذلك جرائم الحرب العديدة التي ارتكبتها الولايات المتحدة وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي، يتم تجاهلها بعناية كما لو أنها لم تحدث أبدا، حيث ذهب البعض إلى حد التهديد بفرض جزاءات. ومع ذلك، جمعت أدلة كثيرة على تلك الجرائم. وقد أعدت وزارة الخارجية الروسية كتابا أبيضا حول هذا الموضوع يمكن العثور عليها على موقع الوزارة. نحن على استعداد لمشاطرة محتوياته مع من يرغب في ذلك.

وفي الوقت نفسه، نرى زملاءنا الغربيين، بقيادة الولايات المتحدة، يواصلون التهرب من مسؤوليتهم وإلقاء اللوم على الطالبان في التسبب في الوضع المتدهور الحالي الذي يعاني منه البلد. إنهم يفتقرون إلى الشجاعة للاعتراف بالحقائق التي حدثت منذ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١ وحقيقة أن سلطات الأمر الواقع في البلد هي بالفعل التي ترأس البلد، مما يجعل من المستحيل موضوعيا حل مشاكل أفغانستان بدون التعاون معها.

إن الوضع السياسي الداخلي الراهن في أفغانستان صعب حقا، في ظل مخاطر أمنية مثيرة للقلق. إن الجماعة الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ولاية خراسان، التي ظهرت واتسع نفوذها في البلد على مدى السنوات ال ٢٠ الماضية، تؤجج عمدا نيران الوضع مع تزايد أعمال الإرهاب التي يقع ضحيتها ممثلو الأقليات الدينية والعرقية، بمن في ذلك النساء والأطفال. وهناك أيضا اتجاه جديد مقلق يتمثل في الهجمات على السفارات وموظفيها. وفي ذلك الصدد، لا يسعنا إلا أن نلاحظ ما وقع مؤخرا من توغل خسيس آخر لمسلحين في فندق في كابول حيث كان يقيم سياح صينيون. ومن الواضح أن تنظيم داعش يهدف إلى بث أجواء من الخوف وإظهار عجز سلطات الطالبان عن السيطرة على ما يحدث. وعلى وجه الخصوص، نعتبر ذلك تهديدا لأمن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعاملين في المجال الإنساني في الميدان.

وتثير مشكلة المخدرات القلق أيضا. ومن الواضح أن الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع لكبح هذا التهديد غير كافية. ونظرا لانتشار الجوع والفقر في البلد، من المهم تهيئة الظروف التي ستساعد المزارعين. وتحتاج أفغانستان إلى الدعم لا بالأقوال فحسب، بل بالأفعال أيضا، بمشاركة المجتمع الدولي والشركاء في المنطقة.

كما نواصل متابعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد عن كثب. ونلاحظ أهمية اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يهدف إلى توسيع قنوات تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان من دون شروط مسبقة. ومع ذلك، من الواضح أن تلك التدابير لم تكن كافية.

ومن الواضح أن الجهات المانحة الغربية غير مهتمة بتوسيع نطاق المساعدة إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الأساسية وبرامج التعافي المبكر. وهي تجاهر بإعلان أهمية مساعدة الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء والفتيات، بينما ترفض رفضا قاطعا أدنى فرصة للإسهام في تنمية البلد، بما في ذلك إعادة بناء المدارس والمستشفيات وتشييد الطرق التي تربط المقاطعات والمدن بالمناطق الزراعية. وفي ذلك السياق، يبدو الوضع فيما يتعلق بإلغاء تجميد الأصول مشينًا بشكل خاص. إن محاولات الولايات المتحدة وغيرها من المانحين الرئيسيين لاستخدام الأموال الأفغانية ذريعة لمتابعة خططها الخاصة تنافي الأخلاق. إن وضع العقبات والظروف المصطنعة لن يؤدي إلى شئ. وندعو إلى إعادة الأموال المسروقة على الفور إلى الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء والفتيات اللاتي تكلم عنهن زملاؤنا اليوم.

يبدو أن الولايات المتحدة وشركاءها قد فشلوا في إدراك أن أساليبهم في التأثير على الأنظمة التي لا تعجبهم من خلال الجزاءات الأحادية والضغط السياسي والاقتصادي والإنذارات التي لا نهاية لها لم تعد تجدي منذ فترة طويلة ولم تؤد إلا إلى الاعتقاد المتزايد بأن البلدان يجب أن تجد مسارها لتحقيق تنمية الاكتفاء الذاتي بدون توقع مساعدة مالية من الغرب. ويمكننا أن نرى أن كابول تدرك أيضا أنه لا بديل لذلك المسار بالنسبة لأفغانستان.

وبغية بناء سلام دائم في أفغانستان، لا يزال من الضروري مواصلة الحوار العملي مع السلطات الجديدة. ومن الضروري العمل بصبر مع الشعب الأفغاني لبناء دولة تستوعب الجميع سياسيا وعرقيا وتخلو من الإرهاب والمخدرات، دولة مستقرة ومتطورة اقتصاديا، تحترم وتحمي حقوق جميع مواطنيها، بمن فيهم الأقليات الدينية والعرقية والنساء والفتيات. ويحتاج البلد إلى دعم دولي في جميع تلك المجالات. وتتوقف فعالية أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أيضا على التقيد بنهج شامل.

لقد دعت روسيا باستمرار إلى تطوير التعاون مع أفغانستان بشأن القضايا التي تتطلب تسوية شاملة. وتواصل سفارتنا في كابول العمل. ونحن نعمل، بالتعاون مع شركائنا الإقليميين، على وضع نهج مشترك إزاء الحالة في أفغانستان. وهذا هو أيضا الغرض من صيغة موسكو، التي حضر آخر اجتماع لها الممثلون المدعوون من قطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعُقد في موسكو في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون الذين يمثلون روسيا والصين وباكستان وإيران والهند وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان جميع القضايا ذات الصلة، بما في ذلك فرص التنمية الاقتصادية في البلد والمنطقة المحيطة به. ووُجِهت دعوة موحدة إلى إلغاء تجميد جميع الأصول المُجمدة. كما دعونا بقوة الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي إلى تعويض الأفغان عن الأضرار التي لحقت بهم على مر السنين.

ونلاحظ قدرة آلية منظمة شنغهاي للتعاون على تنسيق الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الاندماج الاقتصادي لأفغانستان ضمن الهياكل الاقتصادية في المنطقة، فضلا عن تعزيز الأمن والاستقرار في البلد. وتجري أيضا مقارنة دورية للمواقف في إطار الهياكل الإقليمية الأخرى، بما في ذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ومن خلال القنوات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، سُلمت ١٠٨ أطنان من الشحنات الإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية – الدقيق والزيت النباتي والشاي والسكر والأرز والحليب المعلب – والسلع الأساسية، مثل البطانيات والأدوية، إلى كابول منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وفي آذار/مارس، وخلال زيارة وفد روسي مشترك بين الوكالات إلى كابول، تم تسليم ١٧ طنا من الأدوية إلى الجانب الأفغاني. واستجابة لتداعيات الزلزال الذي وقع في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد، تم إيصال معونة إنسانية مقدارها ٤٠ طنا من الأدوية والسلع الأساسية والمواد الغذائية إلى كابول في تموز/يوليه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سُلمت ٦٥ طنا أخرى من إمدادات الإغاثة. وفي الوقت نفسه، تُتخذ خطوات نشطة لتطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدينا. ونعتزم مواصلة تقديم المساعدة إلى الشعب الأفغاني.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة السيدة محبوبة سراج في هذه الجلسة وأشكرها.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، إن حالة حقوق الإنسان مستمرة في التدهور في أفغانستان. ولا تزال النساء والفتيات محرومات من أبسط حقوقهن الأساسية، ويتم استبعادهن بشكل منهجي من الأماكن العامة. وقد انقضى ٤٥٤ يوما منذ أن حُرمت الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية. وحُرمت أكثر من مليون فتاة عمدا من التعليم. والتدابير الأخيرة، مثل استبعاد النساء من متنزهات كابول والحمامات العامة والملاعب، تزيد من تقييد حريتهن في التنقل. كما نشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء الواردة اليوم عن احتمال استبعاد النساء من الجامعات. إن مشاهد الجلد والرجم المتكررة وغيرها من العقوبات العلنية، فضلا عن إعدام رجل على الملأ في مدينة فراه في ٧ كانون الأول/ديسمبر، في تحدٍ للحقوق الأساسية، مروعة بشكل خاص. وينطبق الشيء نفسه على القيود المتزايدة الصرامة المفروضة على حرية الرأي والتعبير والتجمع. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالتعود على الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان التي تتحمل طالبان المسؤولية عنها، ويجب تحميلها المسؤولية عنها. ولنتذكر أنه لا يمكن إنعاش اقتصاد البلد إذا حُرمت المرأة الأفغانية من التعليم والعمل وحرية التنقل.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية مقلقة جدا. لقد شهدنا زيادة في الهجمات المميتة في أفغانستان. وتؤكد التطورات الأخيرة واستمرار وجود تنظيم القاعدة وعودة ظهور داعش مخاوفنا. لقد وجدت تلك الجماعات بالفعل ملاذا في أفغانستان. كما أننا نتابع عن كثب التطورات فيما يتعلق بالمخدرات – سواء كانت الأفيون أو الميثامفيتامين – وأثرها على أمن المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشير إلى الدور الحاسم لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا سيما في دعم جيران أفغانستان.

ثالثا، وهذه نقطتي الأخيرة، ستظل فرنسا ملتزمة بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني من خلال تقديم المعونة الإنسانية والدفاع عن الحريات الأساسية، ولا سيما حقوق المرأة.

ولا يمكن لطالبان أن تتنصل من مسؤولياتها. إن عليها احترام مطالب المجتمع الدولي، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي لم يُنفذ بعد. والامتثال شرط مسبق من دون قيد أو شرط لأي شكل من أشكال الاعتراف الدولي، وهو أمر حاسم لتحسين الظروف المعيشية للشعب الأفغاني.

إن فرنسا على استعداد لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الوفاء بولايتها ودعم النساء والرجال الذين يعملون جنبا إلى جنب مع الشعب الأفغاني، ولا سيما في الدفاع عن حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ولا تزال فرنسا ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية. وعلى المستوى الوطني، منذ آب/أغسطس ٢٠٢١، صرفنا ١٢٣,٥ مليون يورو في صورة مساعدات للمشاريع الجارية حاليا و ١٠٠ ٠٠٠ يورو إضافية كمساعدات لضحايا الظواهر الجوية القاسية. ونواصل دعمنا للمعهد الطبي الفرنسي للأمهات والأطفال في كابول. كما جمع الاتحاد الأوروبي، بمشاركة جميع الدول الأعضاء فيه، أكثر من بليون يورو منذ بداية عام ٢٠٢٢ و ٥٢٠ مليون يورو إضافية في آذار/مارس. ولذلك، سنظل ملتزمين بمساعدة الشعب الأفغاني والحفاظ على إطار البعثة للعمل على تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روزا أوتونباييفا ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أشكر السيدة محبوبة سراج على ملاحظاتها، وأرحب بحضور وزيرة خارجية النرويج لجلسة الإحاطة هذه.

للهند مصلحة مباشرة في كفالة عودة السلام والاستقرار إلى البلد، بوصفها جارة لصيقة وشريكة لأفغانستان منذ أمد بعيد، فضلا عن روابطنا التاريخية والحضارية القوية بالشعب الأفغاني. وسيسترشد نهجنا إزاء أفغانستان، كما هو الحال دائما، بصداقتنا التاريخية وبعلاقتنا الخاصة مع شعب أفغانستان. ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية التي تتكشف في أفغانستان. وتلبية للاحتياجات الإنسانية للشعب

الأفغاني وللنداءات العاجلة التي وجهتها الأمم المتحدة، أرسلت الهند عدة شحنات من المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، ونحن ملتزمون بمواصلة مساعدتنا للشعب الأفغاني للمضي قدما أيضا.

أيدنا اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ لتوفير استثناءات من الجزاءات لأغراض إنسانية. وأسعدنا أن نسمع اليوم من وكيل الأمين العام أن الاستثناءات أثبتت فعاليتها في تخفيف أثر الأزمة الإنسانية. ومن المهم أيضا أن نعترف بأن المجتمع الدولي لا يزال يساوره بعض الشواغل إزاء الحالة في أفغانستان، وقد سمعنا من مقدمي الإحاطات اليوم ما هي تلك الشواغل. وتشمل أولويات الهند الرئيسية في أفغانستان تقديم المساعدة الإنسانية الفورية للشعب الأفغاني وتشكيل حكومة شاملة للجميع وتمثيلية حقا ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات. وهذه النقاط المرجعية محددة أيضا في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي يوجه نهج المجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

إننا نرصد عن كثب الحالة الأمنية في أفغانستان ونعمل بنشاط مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأفغانستان. وقد استهدفت الهجمات الإرهابية الأماكن العامة، مثل دور العبادة والمؤسسات التعليمية، ولا سيما تلك الخاصة بالأقليات، فضلا عن المباني الدبلوماسية. وهذا اتجاه مثير للقلق. ويوضح القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) النهج الجماعي للمجتمع الدولي. ويطالب القرار بشكل لا لبس فيه بعدم استخدام أراضي أفغانستان لإيواء منفذي الأعمال الإرهابية أو للتدريب عليها أو التخطيط لها أو تمويلها، وخص القرار بالذكر الإرهابيين والكيانات الإرهابية المدرجين في قوائم جزاءات مجلس الأمن، بما في ذلك جماعتا عسكر طيبة وجيش محمد. ويرتبط خطر الاتجار بالمخدرات ارتباطا وثيقا بمسألة الإرهاب. ومن المهم بالنسبة لنا أن نعزز التعاون الدولي لتعطيل شبكات الاتجار وتفكيكها.

وعلى الجبهة السياسية، تواصل الهند الدعوة إلى حكم شامل في أفغانستان يمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. فوجود تشكيل عريض القاعدة وشامل وتمثيلي ضروري لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان، وبالتالي للانتعاش الاقتصادي والتنمية.

وختاما، من المحتمل أن يكون هذا آخر بيان للهند بشأن أفغانستان خلال فترة عضويتها في المجلس. غير أن أفغانستان، بوصفها جارة قريبة لنا، ستظل في قلوبنا وسنواصل الإعراب عن دعمنا للشعب الأفغاني. لقد ولت الأيام التي كان فيها آخرون يستخدمون أفغانستان لما يسمى بالعمق الاستراتيجي. فلم تجلب تلك النهج المنحرفة سوى البؤس لشعب أفغانستان والفوضى في المنطقة. إن السلام والاستقرار في أفغانستان ضرورتان ملحتان يتعين علينا جميعا أن نسعى إليهما بشكل جماعي. وستواصل الهند الاضطلاع بدورها في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. وستظل مصالح الشعب الأفغاني في صميم جهودنا اليوم ودائما.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة مرة ثانية للإدلاء ببيان موجز استجابة لما ورد في تقارير إخبارية عاجلة من أفغانستان. ونفهم أن ما يسمى بوزارة التعليم العالي التابعة لطالبان قد أصدرت للتو قرارا بحظر دخول النساء إلى الجامعات العامة والخاصة. إن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات ذلك الموقف الذي لا يمكن الدفاع عنه على الإطلاق. ولا يمكن لطالبان أن تتوقع أن تكون عضوا شرعيا في المجتمع الدولي حتى تحترم حقوق جميع الأفغان، ولا سيما حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات. وسنواصل العمل مع مجلس الأمن للتكلم بصوت واحد بشأن هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة أولا لأشارك الولايات المتحدة في إدانة إعلان طالبان حظر التعليم العالي أو الجامعي للمرأة. إن هذا انتقاص فاضح آخر

لحقوق المرأة وخيبة أمل عميقة وبالغة لكل طالبة متضررة. وهي كذلك خطوة أخرى من جانب طالبان بعيدا عن أفغانستان المزدهرة والمعتمدة على الذات.

ثانيا، لقد سمعنا مرة أخرى اليوم محاولات لتوجيه أصابع الاتهام إلى الغرب فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان. وبدلا من تسييس محنة ومعاناة الأفغان العاديين، يجدر بأصحاب أصابع الاتهام هؤلاء التركيز على تعزيز دعمهم للنداء الإنساني الذي توجهه الأمم المتحدة والذي يواجه نقصا مزمنا في التمويل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فائق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على جمعنا هنا اليوم، وأهنئ الهند على قيادتها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونبابيفا على إحاطتها، وكذلك وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على ملاحظاته الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان. كما أود أن أتقدم بشكر خاص للسيدة محبوبة سراج على رسائلها المدوية والواضحة باسم المرأة الأفغانية وعلى إحاطتها الصريحة والواضحة بشأن الحالة في البلد. وأتوجه بالشكر كذلك إلى الأمين العام على تقريره (S/2022/916).

وأود أن أعرب عن تقديري لأعضاء المجلس المنتهية فترة عضويتهم – وخاصة النرويج بوصفها القائمة بالصياغة في ملف أفغانستان – على دعمهم المستمر والمتواصل لشعب أفغانستان وتضامنهم معه. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعم وأرحب مسبقا بإعراب الإمارات العربية المتحدة واليابان عن اهتمامهما بتولي ملف أفغانستان كمشاركين في القيام بالصياغة. كما أعرب عن تعازي ودعواتي لأسر ضحايا الحادث الذي وقع يوم السبت في سالانغ، والذي لم يؤكد بعد العدد الدقيق للقتلى جراءه بسبب القيود المفروضة على وسائط الإعلام.

ويؤسفني أن أبدأ ملاحظاتي بالأنباء المؤسفة للغاية حول التوجيه الذي أعلنته طالبان للتو والذي يحظر على جميع النساء الالتحاق بالجامعات في جميع أنحاء أفغانستان. وكأن الحالة لم تكن بالفعل مزرية بما فيه الكفاية، يمثل ذلك الإعلان الآن قانونا جديدا ينتهك حقوق الإنسان الأساسية والعالمية للبشرية جمعاء.

إننا نجتمع اليوم مرة أخرى في هذه القاعة لتقييم الحالة في أفغانستان. غير أنه، بعد مرور ١٦ شهرا على استيلاء طالبان القسري على السلطة، لا يوجد أمل في حدوث تغيير إيجابي وإحراز تقدم في الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية الشاملة في أفغانستان. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى فشل طالبان في معالجة الأزمة الراهنة وكسر الجمود والمشاركة البناءة في الاستجابة للنداءات الوطنية والدولية من أجل نظام حكم عادل ومسؤول وشامل وسياسات تحترم حقوق الإنسان وكرامته والإدماج الشرعي للمرأة في جميع جوانب المجتمع وجهود مكافحة الإرهاب – وكل ما وعدت به العالم وشعب أفغانستان.

وبدلا من ذلك، عادت سلطات الأمر الواقع إلى الممارسات الوحشية والقاسية واللاإنسانية التي كانت سائدة في حكمها السابق. وفي الشهر الماضي، أمروا القضاة الأفغان بتطبيق تفسيرهم المتشدد للشريعة، بما في ذلك الجلد وبتر الأطراف والإعدام العلني. وفي الأسبوع الماضي، جلدت طالبان علنا أكثر من عشرة رجال ونساء اعتبرتهم مذنبين بارتكاب جرائم أخلاقية في مقاطعات غور وباروان وفرح. وشملت إحدى تلك الجرائم امرأة تذهب للتسوق بمفردها، دون مرافق ذكر. وفي إقليم فرح، نفذت سلطات الأمر الواقع مؤخرا إعدام قاتل مزعوم أمام مئات المتفرجين. وعلاوة على ذلك، لا توجد شفافية في النظام القضائي لدعم حقوق الأفراد المتهمين بارتكاب مثل تلك الجرائم. ولم يعد النظام القضائي والقانوني الذي تم إصلاحه وتحسينه منذ عام ٢٠٠٣ يعمل. وتتحدث طالبان عن إجراء تعديلات على مختلف قوانين البلد، لكنها لم تتمكن من نشر أي جريدة رسمية تقدم قوانين جديدة.

كما تواصل قمع حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام من خلال عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، ولا سيما استهداف النساء وغيرهن من المنتقدين الذين يحتجون على التدابير القمعية المتشددة.

وعلى ذات المنوال، أبلغتنا تقارير موثوقة عن احتجاز وتعذيب آلاف الأشخاص، ولا سيما قوات الأمن السابقة وجماعات عرقية محددة متهمة بأن لها صلات بالجماعات المسلحة وجبهة المقاومة الشمالية. كما وردت تقارير عن عقاب جماعي، فضلا عن التشريد القسري للناس من منازلهم ومزارعهم في بعض المقاطعات مثل ساري بول وبغلان وبدخشان وبنجشير.

وقبل كل شيء، وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة على مدى الأشهر ال ١٦ الماضية، لا تزال الفتيات في جميع أنحاء أفغانستان ممنوعات من تلقي تعليمهن الثانوي، وتحرم النساء من حقوقهن الأساسية في العمل والمشاركة السياسية. فينبغي أن يكون احترام العناصر الأساسية لحقوق الإنسان وتبني الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية لجميع الأفغان، بما في ذلك مشاركة النساء والفتيات في جميع جوانب المجتمع، شرطا مسبقا غير قابل للتفاوض لأي التزام. وأود أن أكرر أن اضطهاد الناس، بمن فيهم النساء، ليس جزءا لا يتجزأ من الثقافة الأفغانية، كما إنه ليس من مبادئ الإسلام. إنه عنصر من عناصر أيديولوجية طالبان المتطرفة، ويجب عدم السماح له بالاستمرار.

كما تعكف طالبان على إعادة تصميم المناهج الدراسية باستبعاد المواضيع المتعلقة بالثقافة والفن الحديثين وزيادة الدراسات الدينية القائمة على الأيديولوجيات المتطرفة بدلا منها. وهذا أمر مقلق جدا لأنه سيشكل سلوكيات ومعتقدات الأجيال القادمة ويؤدي إلى الغلو والتطرف. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها محاولة للقضاء على القيم التاريخية والاجتماعية والثقافية بشكل منهجي. وفي بيان علني صدر مؤخرا، ذكر القائم بأعمال وزير التعليم العالي في طالبان أن الإنجاز الأكاديمي لأحد أفراد طالبان ينبغي أن يكون على أساس عدد الألغام المتفجرة التي زرعها.

وعلاوة على ذلك، في نظام الحكم الحالي، لا يوجد شمول للجميع في المواقف السياسية أو التقنية. فطالبان ليست على استعداد لتوظيف أشخاص من ذوي الخلفيات المهنية والتقنية في المناصب الحكومية. وتتوزع جميع المناصب التقنية تقريبا بين أفراد طالبان، الذين لا يمكلون سوى المعارف الدينية ويتشاركون نفس الأيديولوجيات. والشباب المتعلمون، بمن فيهم موظفو الخدمة المدنية السابقون والفنيون، إما مفصولون أو عاطلون عن العمل. وتجبر سياسات طالبان رأس المال البشري على مغادرة البلد.

وفي غضون ذلك، تستمر الحالة الأمنية في أفغانستان في التدهور. فلم تتم معالجة المخاوف من أن تصبح أفغانستان ملاذا آمنا للمتطرفين العنيفين، كما أن وتيرة تعقيد الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان" آخذة في الازدياد. ويجري استهداف الموظفين الدبلوماسيين والمباني الدبلوماسية والأماكن العامة مثل المراكز التعليمية ودور العبادة بهجمات إرهابية، كما أن الأقليات الدينية والعرقية، بما في ذلك الهزارة والسيخ والهندوس، فضلا عن الرعايا الأجانب، ليسوا آمنين. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، وفي هجوم إرهابي على فندق في كابول معظم نزلائه من الأجانب، قُتل مدنيون، بمن فيهم مواطنون صينيون.

كما أن جرائم الخطف والقتل المستهدف والغامض لقوات الأمن السابقة آخذة في الارتفاع في المدن الكبرى. ولا يعرف الناس بالعديد من هذه الحوادث على نطاق واسع بسبب الرقابة والقيود المفروضة على وسائط الإعلام. ولا بد من وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة لحقوق الإنسان. وتقع على عاتق مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مسؤولية الرصد وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن.

ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية تبعث على القلق وهي بعيدة عن الانتعاش. وعلى الرغم من الزيادة المزعومة في الإيرادات المحلية وبعض النشاط الاقتصادي الإيجابي، الذي يقوم به القطاع الخاص أساسا، فإن عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية يتزايد من ٢٤ إلى ٢٨ مليون شخص، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. ومعدل الفقر آخذ في الارتفاع، وتدفق اللاجئين والمهاجرين مستمر. وهناك تقارير عن انتحار شباب بسبب الفقر والمشاكل الاقتصادية.

وبينما يواصل المانحون تغطية تكاليف الخدمات الأساسية وتقديم المعونة الإنسانية، تعزز طالبان حكمها من خلال جمع الإيرادات الوطنية. ولا توجد مساءلة وشفافية فيما يتعلق باستخدام هذه المداخيل والإيرادات المحلية. وهناك تقارير في بعض الولايات عن رداءة نوعية المعونة الإنسانية الموزعة على السكان، وتفيد التقارير بأن طالبان تستخدم نفوذها لتحويل المعونة إلى ولايات معينة وفقا لأهوائها. ويمكن، بل وينبغي، تجنب ذلك من خلال الاستخدام الصارم لآليات الرصد والإبلاغ من جانب المانحين وفريق الأمم المتحدة القطري.

إن المساعدة الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى في فصل الشتاء هذا ويجب أن نكفل كلا من نوعية المعونة المقدمة والتوزيع المتساوي ومن دون عوائق للمعونة على أضعف الفئات السكانية في جميع أنحاء البلد. ونحن ممتنون على الجهود الدؤوبة والمتواصلة التي تبذلها البلدان المانحة والشركاء الدوليون الآخرون لتوفير التمويل والدعم الإنساني لشعب أفغانستان، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الأخيرة التي تتيح استمرار المساعدة الإنسانية لأفغانستان (القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)) واستثناء المساعدات الإنسانية من الجزاءات (القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)). ونرحب أيضا بتحويل ٣,٥ بلايين دولار من الأصول المجمدة إلى الصندوق المنشأ حديثا للشعب الأفغاني ونأمل أن تستخدم هذه الأموال، أي الاحتياطيات الوطنية لأفغانستان، حكومة شرعية تخضع لتدقيق شفاة وصارم لصالح الشعب الأفغاني على المدى الطويل، وليس للمساعدات الإنسانية.

وفي حين أن المعونة ضرورة حاسمة وأولوية على المدى القصير، فإنها مجرد ضمادة على جرح ناجم عن رصاصة. وليست حلا مستداما للمشاكل التي يواجهها شعب أفغانستان. ويجب أن نلتزم بإيجاد حل طويل الأجل يقلل من الحاجة إلى المعونة في المستقبل من خلال نظام حكم شرعي وخاضع للمساءلة. ومع ذلك، أود أن أؤكد من جديد أن أي نوع من التعاون الإنمائي يتطلب نظاما شرعيا وتمثيليا في أفغانستان، نظام يؤمن بإرادة الشعب وملكيته ويكفل الشفافية والفعالية في جميع جوانب التخطيط الإنمائي الوطني وتنفيذ الميزانية.

وإزاء تلك الخلفية، فإن الوضع الراهن وعدم اليقين بشأن المستقبل يصيبان الشعب الأفغاني والمنطقة والمجتمع الدولي بالإحباط. وقد حان الوقت لأن يعمل المجتمع الدولي والبلدان الإقليمية والمانحون الدوليون والأفغان داخل البلد وخارجه معا لاستئناف محادثات التسوية السياسية. وينبغي أن يهدف هذا الحوار إلى تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والسلام الدائم في أفغانستان مستقرة وديمقراطية. ويجب أن يكون لدينا تركيز متجدد على العنصر السياسي للأزمة، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى معالجة الحالة الإنسانية ومسألة حقوق الإنسان.

وينبغي أن تساعدنا الدروس المستفادة من عملية الدوحة في وضع مخطط لعملية جديدة للمحادثات الأفغانية، وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو كفالة وضع مصالح الشعب الأفغاني في الصدارة. ويجب أن نتذكر أن الأفغان لن يرحبوا إلا بمشاركة الشخصيات السياسية التي ليست من بين الأعضاء الفاسدين والمجرمين في حكومات أفغانستان السابقة. وينبغي أن تشمل هذه المحادثات شخصيات أفغانية نشطة سياسيا وموثوقة ومعروفة بخلفياتها النظيفة. ونحن مكلفون بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة بضمان أننا لا نعزز نظاما يعيد أفغانستان إلى الوراء.

وعلاوة على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى إظهار الوحدة وتوافق الآراء المطلوبين للمضي قدما في استعادة السلام والاستقرار في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أدعو الأمين العام إلى اتخاذ إجراء فوري بشأن معالجة الحالة في أفغانستان. وقد يكون أحد الاقتراحات التي يتعين النظر فيها تعيين فريق رفيع المستوى أو فريق من الشخصيات البارزة للتوصل إلى حل كلي وشامل ومستدام للأزمة المستمرة في أفغانستان.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر أن الحوار الوطني الحقيقي الذي يستوعب إرادة الشعب وتطلعاته هو وحده الذي يمكن أن يقودنا نحو مستقبل تمثيلي وشامل للجميع حقا. ويجب على الأمم المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في تيسير هذا الحوار وإطلاقه. ودعم وتوافق آراء المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أمر حيوي لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الوفد الهندي على تنظيم جلسة اليوم وعلى الإحاطة التي قدمتها السفيرة كمبوج بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وأشكر أيضا السيدة روزا أوتونبابيفا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام، على إحاطتيهما المستكملتين والزاخرتين بالمعلومات. كما أشكر السيدة سراج على إحاطتها.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، فإن الحالة الراهنة في أفغانستان تنطوي على تحديات. ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/916) إلى أن ٢٨,٣ مليون أفغاني سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام ٢٠٢٣، بزيادة عن ٢٤,٤ مليون شخص في عام ٢٠٢٢، وعن بداية عام ٢٠٢١، حينما كان هذا العدد ١٨,٤ مليون شخص. وفي غضون ذلك، لم تف سلطات الأمر الواقع بتعهداتها، ولا سيما بإنشاء حكومة تمثيلية وشاملة للجميع.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، يذكر تقرير الأمين العام أن سلطات الأمر الواقع نفذت حتى الآن خطوات إيجابية، بما في ذلك جهود مكافحة الفساد، والتي يمكن أن تشكل أساسا لاستقرار الاقتصاد وتعافيه في السنوات المقبلة.

وفي حين أن المساعدة الإنسانية حيوية لأفغانستان، فإنها ليست حلا طويل الأجل ويجب أن يحظى اقتصاد البلد بالأولوية. وإذا ما رُبط إنعاش الاقتصاد الأفغاني بشروط أو جرى تسييسه، فإن الشعب الأفغاني سيعاني ويتضرر. وفي غضون ذلك، ينبغي ألا نتجاهل الأزمة الإنسانية في أفغانستان أو نسمح بطغيان النزاعات الأخرى عليها.

وكما أكدنا مرارا، فإن الأصول المجمدة ملك للشعب ويجب إعادتها من دون شروط بغية مساعدة الاقتصاد الأفغاني. ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة، بدلا من أن تقبل المسؤولية عن انسحابها المتهور، لجأت إلى أسباب لا أساس لها لتبرير أعمالها غير القانونية، بما في ذلك استمرار تجميد الأصول ذات الأهمية الحاسمة للانتعاش الاقتصادي. غير أن نظم الجزاءات يجب ألا تعرقل المحاولات الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد.

ونؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واتصالاتها مع سلطات الأمر الواقع لمساعدة الشعب الأفغاني، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الاستجابة الإنسانية والسعي إلى إنهاء الكارثة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يجب على سلطات الأمر الواقع أن تفي بالتزاماتها الدولية، لا سيما من خلال ضمان حصول النساء والفتيات الأفغانيات على التعليم. ومن أجل مصلحة الشعب، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تعاونه مع أفغانستان.

ونود أن نشدد مرة أخرى على التهديد الخطير الذي يشكله وجود المنتسبين إلى داعش والقاعدة في أفغانستان على السلام والأمن في أفغانستان وجيرانها والمنطقة بأسرها.

ويمثل الاتجار بالمخدرات مشكلة رئيسية أخرى. والتقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مثير للقلق والجزع. فوفقا للتقرير، زادت زراعة الأفيون بنسبة ٣٢ في المائة منذ أن سيطرت طالبان على أفغانستان، مقارنة بالعام السابق.

والواقع أنه إذا لم يواصل المجتمع الدولي دعم الانتعاش الاقتصادي في أفغانستان، فإن الحالة الراهنة ستستمر في تهيئة بيئة ضعيفة يستطيع فيها المتطرفون والإرهابيون وتجار المخدرات استغلال وتجنيد الأشخاص الضعفاء لتحقيق أهدافهم المدمرة.

وتستخدم إيران، بوصفها جارة تستضيف ملايين الأفغان، خبرتها ومواردها لمساعدة الشعب الأفغاني في التغلب على صعوباته. وتقدم إيران بسخاء المساعدة اللازمة للأفغان الذين يعيشون في إيران منذ أكثر من ٤٠ عاما، على الرغم من تلقيها القليل من الدعم من المجتمع الدولي وتعرضها لعقوبات شديدة ووحشية من قبل الولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر، توفر إيران التعليم المجاني والتدريب لجميع الطلاب الأفغان الذين يعيشون في إيران. ووفقا للتقديرات، يتعين على

إيران توفير بليون دولار في صورة إعانات سنوية لاستضافة وإيواء ٥ ملايين أفغاني.

وقد قلنا مرارا وتكرارا إن إيران وجيرانها الآخرين ينبغي ألا يتحملوا المسؤولية الكاملة عن قبول اللاجئين الأفغان. وعلى أساس المسؤولية المشتركة، ينبغي للبلدان الأخرى، ولا سيما تلك التي تدعي دعم الحقوق الإنسانية للأفغان، ولا سيما النساء والفتيات، أن تقبل اللاجئين.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، يجب إرساء السلام والاستقرار على أساس حماية الحقوق الأساسية لجميع الأفغان، فضلا عن تشكيل حكومة ديمقراطية وشاملة للجميع تمثل تطلعات الشعب ومصالحه وتوفير ضمانات شاملة للأمن ومكافحة الإرهاب. وتواصل إيران دعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف من أجل الشعب الأفغاني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد عبد الله بيف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة المفتوحة هذه. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونبايفا ومسؤولي الأمم المتحدة الآخرين وأعضاء المجلس على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أردد ما ورد في هذه البيانات بخصوص الحالة الإنسانية المتدهورة في أفغانستان. والواقع أن البلد يعاني من كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ووفقا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية ٢٤,٤ مليون، وهو ما يزيد بمقدار ٦ ملايين مقارنة بعام ٢٠٢١. ويعاني أكثر من ٣ ملايين أفغاني من المجاعة. وفي المستقبل القريب، قد يقع قرابة ٩٠ في المائة من السكان في براثن الفقر.

وفي الوقت نفسه، نجحت سلطات الأمر الواقع في خفض مستوى العنف المسلح والحفاظ على النظام العام في جميع أنحاء البلد. وتتخذ حكومة كابول تدابير فعالة تهدف إلى تحييد أنشطة تنظيم داعش وإنعاش الاقتصاد وضمان الخدمات العامة وتطوير التجارة والتعاون الدولي. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة بدور كبير في تلك التطورات الإيجابية.

وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية، لا تزال طالبان لا تبدي أي نية لإنشاء حكومة شاملة للجميع وتواصل تقييد حصول الفتيات والنساء على التعليم. ولا يوجد مبرر لإغلاق الجامعات أمام النساء، كما سمعنا اليوم. وهناك عدد من البلدان لديها شواغل معقولة إزاء التهديدات الإرهابية المحتملة، فضلا عن التدهور الحاد في حالة المرأة.

وفي ظل هذه الظروف، نرى أنه يجب علينا أن نواصل مطالبة السلطات الأفغانية بالوفاء بالالتزامات الرئيسية، مع تكثيف الحوار مع الحكومة المؤقتة. وتحقيقا لتلك الغاية، نقترح إنشاء فريق تفاوضي دولي رفيع المستوى معني بالتسوية في أفغانستان، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم منها. وقد أطلق تلك المبادرة رئيس أوزبكستان، السيد شوكت ميرضيائيف، خلال القمة السادسة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعقودة في أستانا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الدول الأعضاء ذات الصلة على الدعم الرئيسي لتلك الفكرة.

إن الغرض من الفريق التفاوضي الدولي هو أن يكون منبرا فريدا للحوار مع السلطات الأفغانية الجديدة في كابول وأن ينقل إليها مطالب المجتمع الدولي وشواغله الجدية فيما يتعلق بانتهاك المعايير الدولية. ويتمثل الهدف النهائي للفريق في التفاوض مع السلطات الأفغانية من أجل الوفاء التدريجي بمطالب المجتمع الدولي، وفي نهاية المطاف، وضع خوارزمية دقيقة للإجراءات التي يتعين على الجانبين اتخاذها.

وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، سيضع الفريق المقترح برنامجا للتدابير بشأن الإجراءات المتبادلة، بما في ذلك بعض الحوافز، فيما تُظهر طالبان تقدما يمكن التحقق منه. ونرى أيضا دورا لبعثة الأمم المتحدة في الإشراف على تنفيذ الإجراءات التي يتم الاتفاق عليها تبادليا. وأود أن أشدد على أن أنشطة الفريق لا تتعلق بتقديم تنازلات لطالبان. فالأمر يتعلق بمساعدة الحركة في تطبيع علاقاتها تدريجيا مع المجتمع الدولي.

إن المبادرة مدروسة جيدا وهي تستند إلى تجربتنا الإيجابية في التعامل مع طالبان منذ وصولها إلى السلطة. وعلى وجه الخصوص، من خلال الحوار مع طالبان، نجحنا في فتح مدارس للبنات في الولايات الشمالية. ولأول مرة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، فتحنا طريقا بريا لعبور البضائع إلى موانئ باكستان البحرية والعودة عبر أفغانستان. وخلال فترة ١٠ أشهر من هذا العام، تم نقل حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ طن من البضائع في كلا الاتجاهين على طول طريق العبور هذا من دون أي حوادث أمنية.

لقد أقمنا شراكة في مجال مكافحة الإرهاب، والآن تتبادل الطالبان معلوماتها بتحذيرنا من المخاطر الأمنية المحتملة والتهديدات والهجمات الإرهابية.

لقد أنشأنا مركزا لوجستيا في مدينة ترمذ الحدودية من أجل إيصال المساعدات الإنسانية، ليس إلى أفغانستان فقط ولكن أيضا إلى بلدان أخرى في المنطقة. وتستخدم مختلف وكالات الأمم المتحدة هذا المركز الآن بنشاط. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ رئيس أوزبكستان صندوقا خاصا للدعم الإنساني لأفغانستان في ترمذ من أجل استخدام إمكانات المركز. وندعو المجلس إلى دعم منح ذلك المركز وضعا دوليا تحت رعاية الأمم المتحدة.

وستواصل أوزبكستان تقديم كل دعم ممكن للشعب الأفغاني بغية التخفيف من حدة حالته الإنسانية، بما في ذلك الإمداد بالكهرباء بأسعار مخفضة.

وقد قدمنا المعونة الإنسانية الطارئة للشعب الأفغاني في عدة مناسبات. وفي غضون يومين، سيتم إرسال شحنة إنسانية جديدة إلى أفغانستان. وتشمل قصص النجاح الأخرى استعادة العمل في مطار مزار الشريف الدولي، أكبر مركز للنقل في الشمال. ويوفر المركز التعليمي في ترمذ التدريب لأكثر من ٤٠ أخصائيا أفغانيا وأكثر من ٢٠٠ فتى وفتاة أفغانية.

وفي الختام، أود أن أبرز أن الشعب الأفغاني نفسه لم يشن حروبا أبدا. وبدلا من ذلك، كانت نيران الحرب تجلب دائما إلى الأراضي الأفغانية من الخارج. ولهذا السبب يجب على المجتمع العالمي أن يتحمل مسؤولية أخلاقية أكبر عن مصير الشعب الأفغاني وعن مستقبل بلده. ولهذا السبب نعتقد أنه على الرغم من العناصر السلبية القائمة في أعمال الطالبان، لا يمكن ترك الشعب الأفغاني يواجه التحديات القائمة وحده. يجب ألا يسمح للبلد بأن يصبح معزولا مرة أخرى.

ونحن مستعدون للمداولات والاقتراحات لتعزيز مبادرتنا، فضلا عن مواصلة بلورتها مع الدول الأعضاء المهتمة بغية التماس دعمها المبدئي، فضلا عن تحديد ولاية للفريق ثم توجيه نداء مشترك إلى الجمعية العامة. ونأمل أيضا في الحصول على دعم واسع النطاق من الأجهزة الرئيسية للمنظمة، من شأنه أن يكفل الاعتراف الدولي بفريق التفاوض الدولي بوصفه أداة سياسية فعالة لمعالجة المشكلة الأفغانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشيد برئاسة الهند على عقد هذه الجلسة.

وباسم بلدي، أهنئ السيدة روزا أوتونباييفا على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام في أفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأتمنى لها ولفريقها المتفرغ كل النجاح والقوة والصبر. إن خبرتها الدبلوماسية الواسعة، فضلا عن معرفتها القيمة بالمنطقة، ستزيد من تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكانتها في الأمم المتحدة والعمليات الدولية.

ونرى أن من المهم الحفاظ على التفاعل الوثيق مع سلطات الأمر الواقع في أفغانستان، على الرغم من عدم الاعتراف الرسمي بها، بغية التماس العلاج، بتعاونها، للأزمات الراهنة لصالح الشعب الأفغاني. ونعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع مراعاة طبيعة وخصوصية سلطات الأمر الواقع في أفغانستان، أن تركز على أجزاء ولايتها الأقل اعتراضا على الحكومة الجديدة – التعليم ودعم التنمية وإيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء أراضي البلد. هذا مهم للغاية الآن، لأن الشتاء البارد هو العامل الأكثر ضررا

للسكان. أما الجزء المتبقي من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فيمكن تناوله في مرحلة لاحقة بعد تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لأنشطتها وتحقيق فهم أفضل من حكومة الأمر الواقع.

وتواصل كازاخستان تقديم المعونة الإنسانية لشعب أفغانستان وتتعاون بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي. نحن على استعداد لتوريد القمح والحبوب والمشاركة في مختلف مشاريع المشتريات، وخاصة باستخدام المركز الإنساني في ترمذ، في أوزبكستان.

وقد بدأت أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ونفذت برنامجا مشتركا مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعليم الطلاب الأفغان، ولا سيما النساء، في جامعاتنا.

وبغية تعزيز التنمية المستدامة الجامعة والشاملة بوصفها حجر الزاوية الرئيسي للسلام في المنطقة، تؤيد بلدان آسيا الوسطى إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي المعني بأهداف التنمية المستدامة لآسيا الوسطى وأفغانستان في ألماتي. وسيقوم المركز، عندما يعمل بكامل طاقته، بتبسيط التنسيق والإدارة فيما بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. إن المركز لديه القدرة على تحويل آسيا الوسطى إلى منطقة سلام وأمن وتنمية مستدامة وازدهار، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على أفغانستان.

والحالة في أفغانستان تفضي إلى احتمال تدفق اللاجئين والجماعات الإرهابية والمخدرات والأسلحة إلى منطقتنا. وتعني الحالة الأمنية الإقليمية الراهنة أنه بدون بذل جهود دولية مناسبة، يمكن أن تصبح أراضي أفغانستان مرتعا للمقاتلين الإرهابيين الأجانب للدول المجاورة وأبعد منها. وتولي دولتنا اهتماما خاصا لتعزيز حدودنا وزيادة التفاعل المنسق بين الدوائر الخاصة ووكالات إنفاذ القانون.

غير أنني أود أن أشدد على أنه ينبغي ألا نقصر الجهود الدولية على الخطوات التي تتخذها منطقتنا وحدها. ينبغي للمجتمع الدولي بأسره، وليس آسيا الوسطى وحدها، أن يدرك بوضوح أن آسيا الوسطى يمكن أن تصبح نقطة عبور للتهديدات بالتسلل إلى البلدان المتاخمة للمنطقة وخارجها. ومن ثم، فإننا بحاجة إلى تطبيق تدابير منسقة بغية معالجة المسألة بالاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

وفي الختام، تتعهد كازاخستان بالمشاركة الكاملة في العمل المتعدد الأطراف من أجل الاستقرار والتقدم والسلام في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ أولا بتهنئة السفيرة كمبوج والوفد الهندي على قيادتهما الماهرة لمجلس الأمن خلال الشهر الحالي. وترحب باكستان بالمناقشة بشأن أفغانستان، ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2022/916)، وكذلك الممثلة الخاصة أوتونبايفا ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بالإحاطات التي يقدمها مواطنو أفغانستان.

أفغانستان جارتنا المباشرة. تواصلنا مادي، وليس طموحا بقوة. إننا نتشاطر مع أفغانستان أواصر عقائدية وعرقية وتاريخية عميقة. لقد عانت باكستان بشدة على مدى العقود الأربعة الماضية من تداعيات التدخلات الأجنبية والحرب الأهلية في أفغانستان. إن السلام والاستقرار في أفغانستان يشكلان ضرورة سياسية واستراتيجية لباكستان.

ويساورنا قلق شديد إزاء الحالة الصعبة في أفغانستان المبينة في تقرير الأمين العام. ومع ذلك، ما زلنا نعتقد أن العمل مع الحكومة الأفغانية المؤقتة هو أفضل خيار لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة وتحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي – احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، والحكم الشامل للجميع، والقضاء على الإرهاب داخل أفغانستان ومنها.

لم يثبت نجاح الإكراه والعزلة في الماضي. وسيثبت أنهما يؤديان إلى نتائج عكسية الآن وفي المستقبل، كما علمنا للتو. نحن بحاجة إلى خطة متسقة وعملية لتحقيق أهداف المجتمع الدولي من خلال المشاركة الصبورة مع الحكومة المؤقتة.

ويعزى انهيار الاقتصاد الأفغاني إلى قطع الدعم الاقتصادي والمالي الخارجي الذي أصبحت أفغانستان تعتمد عليه في ٧٥ في

المائة من نشاطها الاقتصادي. ويجب أن تظل أولويتنا الأولى هي عكس مسار الأزمة الإنسانية الراهنة في أفغانستان حيث يعيش ٩٥ في المائة من السكان في فقر مدقع.

ونرحب بالقرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي ينص على استثناءات إنسانية لنظم جزاءات المجلس. ونؤيد المساعدة التي تقدم من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، ونشيد بمساعدتها للشعب الأفغاني، على الرغم من الظروف الصعبة التي تعمل فيها.

ونحث على تمويل خطة الأمين العام للاستجابة البالغة ٤,٤ مليارات دولار تمويلا كاملا، والإبقاء على النافذة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من السبل للحفاظ على الأنشطة الاقتصادية والمالية وتعزيزها.

ثانيا، علينا أن ننعش الاقتصاد الأفغاني، لا سيما نظامه المصرفي. ولتحقيق ذلك، يتحتم معالجة مسألة المعاملات المالية الدولية وأصول أفغانستان المجمدة الموجودة في الخارج. وقد فكرت منظمة التعاون الإسلامي مليا في كيفية المساعدة على إنعاش الاقتصاد الأفغاني. ويكمن الحل في ضخ الأصول المالية لأفغانستان، وخاصة الـ ٧ مليارات دولار المودعة في الخارج، في النظام المالي الأفغاني، ومن ثم إنعاش القدرة الاقتصادية والتجارية. وقد أظهرت السلطات المؤقتة، من جانبها، قدرة على الإدارة الفعالة لزيادة الإيرادات من خلال التجارة والمرور العابر، كما سمعنا من فورنا.

ثالثا، يجب استئناف مشاريع إعادة الإعمار، بما في ذلك إعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرت خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية من النزاع. هذا علاوة على أن مشاريع الربط الرئيسية – من قبيل شبكة الكهرباء بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا وخط سكة حديد أوزبكستان وخط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند – جاهزة للتنفيذ ويمكن أن تشكّل عنصرا محوريا في استراتيجية الإنعاش الاقتصادي لأفغانستان. وجميع جيران أفغانستان على استعداد لتنفيذ تلك المشاريع. وقد أعربت باكستان والصين أيضا عن رغبتهما في توسيع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني ليشمل أفغانستان. ولا ينبغي إثناء النظام المصرفي الدولي والشركات الدولية عن دعم مشاريع الربط تلك.

وقد نقلت وزيرة الدولة الباكستانية للشؤون الخارجية، السيدة حنا رباني كهر، خلال زيارتها الأخيرة إلى كابول، تأكيداتنا بأن باكستان ستواصل تقديم كل المساعدات الإنسانية الممكنة للاجئين الأفغان وتيسير آفاق التجارة وإمكانية المرور العابر فضلا عن المساعدة التقنية إلى أفغانستان. ومع ذلك، فقد أوضحت أيضا لقادة الحكومة الأفغانية المؤقتة أننا لن نقدم تنازلات فيما يتعلق بمسألة حق المرأة في التعليم والعمل وغيرهما من حقوق الإنسان. وقد التقت، خلال زيارتها، بغرفة التجارة النسائية الأفغانية. وسنشجع على تعزيز الروابط بين غرفتي التجارة النسائيتين في بلدينا.

وسنواصل أيضا، مع غيرنا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تبادل أفضل الممارسات بشأن دور المرأة في البلدان الإسلامية، التي تتسق مع الشريعة والتي سنتشاطرها مع السلطات الأفغانية المؤقتة في محاولة لإقناعها بالسير على الطريق الصحيح. وفي ذلك السياق، نشعر بانزعاج بالغ إزاء الإعلان الأخير عن القيود المفروضة على التعليم العالي للمرأة في أفغانستان. ومع ذلك، نرى أنه يمكننا بالإقناع والتعاون، وليس الإكراه، أن ننجح في التغلب على العقبات التي تحول دون كفالة حقوق المرأة في أفغانستان. فتلك العقبات ثقافية وليست دينية.

ولا يوجد تحد حقيقي داخل أفغانستان يهدد سيطرة الحكومة الأفغانية المؤقتة. غير أن زيادة الإدماج السياسي سيخدم هدف تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ومن الواضح أن السلطات المؤقتة تعارض تقاسم السلطة مع خصومها السابقين. بيد أنها ستستفيد، بما في ذلك في تحسين الحوكمة، إذا أمكنها أن تشرك الخبراء الأفغان الذين يمتلكون الخبرة اللازمة لتحويل أفغانستان إلى دولة حديثة تؤدي مهامها. ويمكن أن تشكّل الجهود المتضافرة الرامية لتحقيق ذلك جزءا من عملية التعاون مع الحكومة المؤقتة.

ومن الجلي أن أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي – لا سيما لجيران أفغانستان – هو تصاعد العنف الإرهابي داخل أفغانستان والقادم منها. وبينما ينصب اهتمام وسائل الإعلام الدولية على تنظيم القاعدة الذي تضاءل حجمه إلى حد كبير، ثمة تهديد كبير ينبع اليوم من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان وحركة طالبان باكستان. وقد شن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان مؤخرا هجمات على السفارة الروسية وموظفين صينيين في كابول فضلا عن محاولة اغتيال رئيس البعثة الباكستانية، التي أسفرت عن إصابته وإصابة حارس أمن بجروح خطيرة. وقد أدنا بشدة محاولة الاغتيال تلك وطالبنا الحكومة المؤقتة بإلقاء القبض على مرتكبيها ومعاقبتهم.

ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان أو داعش يشكّل تهديدا قويا ومتزايدا لسببين: أولا، أنه لا يزال يتلقى التمويل من خارج أفغانستان، وبالتالي فهو مجهز لاجتذاب المجندين؛ ثانيا، إنه يوفر موطنا بديلا لجميع الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات التي تعارض السلطات المؤقتة في كابول. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة المؤقتة للقضاء على المزايا التي يتمتع بها تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان/داعش ووضع استراتيجية لتحييد قدراته الإرهابية بشكل فعال. وربما تكون حركة طالبان باكستان أكبر جماعة إرهابية داخل أفغانستان. وتقع ملاذاتها الآمنة في ولاية ننكرهار، بالقرب من الحدود الباكستانية. ولا تزال باكستان تعاني من الهجمات عبر الحدود التي تشنها حركة طالبان باكستان، التي تتلقى التمويل والرعاية من مصادر خارجية. ولم تنجح جهود الحكومة المؤقتة، التي شاركنا فيها، في تحييد حركة طالبان باكستان. وتحتفظ باكستان بالحق في اتخاذ إجراءات حاسمة للقضاء على التهديد الإرهابي الذي تشكّله حركة طالبان باكستان.

وتقدر باكستان الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بوصفها أداة لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان والتصدي للتحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية التي تواجه شعب أفغانستان. ولا يمكن إنجاز ولاية البعثة بفعالية إلا من خلال مواصلة العمل مع الحكومة الأفغانية المؤقتة، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من صعوبات وتحديات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبعثة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة المؤقتة لجمع الأسلحة من مختلف الميليشيات.

ولجيران أفغانستان المباشرون دور أكثر أهمية في تعزيز الاستقرار والإنعاش الاقتصادي من خلال التجارة والتعاون الإقليمي والحوار السياسي، إلى جانب معالجة البيئة الأمنية المعقدة، بما في ذلك خطر الإرهاب ومشكلة الاتجار بالمخدرات وتهريبها والحوادث الحدودية التي يثيرها القادة المحليون غير المنضبطين. وتعمل باكستان مع السلطات المؤقتة على وضع طرائق لمنع وقوع الحوادث الحدودية. ومن الضروري أن يتبع جيران أفغانستان المباشرون نهجا موحدا، بما في ذلك من خلال منصة مجموعة الدول الست المجاورة ومبادرات من قبيل مبادرة أوزبكستان، التي سمعنا عنها للتو. وينبغي ألا نسمح للمفسدين بتقويض هذا التعاون الإقليمي.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تكثيف تعاونه مع أفغانستان. فعزل السلطات المؤقتة أو النأي بالنفس عن الحالة ليس استراتيجية رابحة. ويتطلب تحقيق الاستقرار في أفغانستان تعاونا دوليا متضافرا. ويتطلب تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان تعاونا بين جميع الدول الكبرى، رغم التوترات الحالية بينها. إن أفغانستان بحاجة إلى تعددية الأطراف الفعالة التي رُوج لها ببلاغة في المجلس في الأسبوع الماضي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الإمارات العربية المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أجد نفسي مضطرة للرد على ما سمعناه للتو حول قرار طالبان الأخير بإغلاق الجامعات في وجه النساء والفتيات في أفغانستان. ونود أن نعرب عن خيبة أملنا العميقة وإدانتنا لهذا القرار المجحف، الذي يعتبر ضربة قاضية للنساء والفتيات بحرمانهن نهائيا من المشاركة في الحياة العامة وأي فرص

واعدة في المستقبل. ولهذا ندعم أن يناقش المجلس هذا القرار بشكل منفصل وأن نستمع إلى الممثلة الخاصة للأمين العام حول أسباب صدور هذا القرار متى أتيحت لها الفرصة لذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠